



جامعة زيان عاشور - الجلفة  
كلية الحقوق و العلوم السياسية  
قسم: القانون العام



# تأثير الجباية البترولية على إعداد الموازنة العامة في الجزائر

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق  
تخصص: دولة و مؤسسات

إشراف الأستاذة:

\* د. بسعود حليلة

إعداد الطالب:

\* قصري بشير

لجنة المناقشة

د. / عباس عبد القادر ..... رئيسا

د. / بسعود حليلة ..... مشرفا ومقررا

د. / بن مصطفى عيسى ..... مناقشا

شعبة الحقوق

السنة الجامعية 2022/2021

## شكر و تقدير

"كن عالما .. فإن لم تستطع فكن متعلما ، فإن لم تستطع فأحب العلماء ، فإن لم تستطع فلا تبرغضهم"

بعد رحلة بحث و جهد و اجتهاد تكلفت بإنجاز هذه المذكرة،

نحمد الله عز وجل

على نعمه التي من بها علينا فهو العلي القدير ،

كما نتقدم بالشكر الجزيل لكل من أسهم في تقديم يد العون لإنجاز هذا البحث، و نخص بالذكر أستاذتي الكريمة التي أشرفت على إعداد هذا العمل ، كما أشكر جميع الأساتذة القائمين على عمادة و إدارة كليتنا الموقرة .

إلى من زرعوا التفاؤل في دربنا و قدموا لنا المساعدات والتسهيلات والمعلومات، فلمن منا كل الشكر، وأخص منهم الأستاذة " بسعود حلينة " التي أسهمت بشكل و فبر في تشجيعي أثناء انجاز هذا العمل.

# الإهداء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(قل اعملوا فسيري الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك  
"الله عَجَلَة"

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين  
"سيدنا مُحَمَّد صلى الله عليه وسلم"

إلى من كلله الله بالهبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل اسمه بكل افتخار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك لتري ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد  
وإلى الأبد..

والدي العزيز

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني .. إلى  
بسمة الحياة وسر الوجود

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب  
أمي الحبيبة

إلى الإخوة و الأخوات ، إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينايع  
الصدق الصافي إلى من معهم سعدت ، وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة  
والحزينة سرت إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير  
إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم  
أصدقائي

# المقدمة

## تمهيد:

تعد الجباية البترولية من أهم المصادر التي تعتمد عليها الدولة في تمويل الخزينة العمومية، فهي تلعب دورا كبيرا في تغطية النفقات العامة، وخاصة بالنسبة للدول المنتجة للبترول و التي غالبا ما تكون دول سائرة في طريق النمو و لهذا تقوم بفرض ضرائب متنوعة و متعددة بغية الحصول على مداخيل مرتفعة، على عكس الدول المستهلكة.

وعلى اعتبار الجزائر من بين الدول المنتجة والمصدرة للنفط، قامت بالاهتمام بالجبابة البترولية وإدخالها في السياسة الاقتصادية، نظرا لما يكتسبه هذا القطاع من أهمية و دور رئيسي في الاقتصاد الوطني. جعلت هذا الاخير رهينة للتغيرات التي تطرأ في أسعار البترول في الأسواق العالمية، وبالتالي التغيرات على الجبابة البترولية التي تعتبر محرك الإقتصاد الجزائري وصمام إستقراره نظرا لمساهمتها العالية في تكوين إيرادات الميزانية العامة للدولة. كما تعتبر نقطة إنطلاق و دعم البرامج التنموية الحكومية.

## أ. أهمية الدراسة:

يكتسي موضوع دراستنا أهمية قصوى، انطلاقا من المكانة الهامة و المميزة التي يحتلها مورد النفط في اقتصاديات دول العالم عامة و الاقتصاد الجزائري خاصة، فإيرادات النفط مرتبطة ارتباطا وثيقا بالسياسات الدولية سواء بالنسبة للدول المنتجة أو المستهلكة هذا من جهة، ومن جهة أخرى تظهر كذلك الأهمية الكبرى التي تكتسبها الموازنة العامة للدولة فهي بمثابة المرآة العاكسة لنشاط وأداء الحكومة.

ومن خلال دراستنا سوف نسلط الضوء على أهم تفاصيل إعداد وتركيبه كل من الجباية البترولية والموازنة العامة، مع التركيز على حجم وطبيعة تأثير تغيرات الجباية البترولية على الموازنة العامة للدولة.

ب.دوافع وأسباب اختيار الموضوع : مما لا شك فيه أن كل موضوع يحتوي على مبررات عديدة تكون بمثابة الحافز الذي يشجع على دراسته دون غيره من المواضيع ومن بين المبررات التي يمكن تلخيصها مبررات شخصية وأخرى موضوعية فيما يلي:

#### ◀ الشخصية:

- ✓ الميول الشخصي، والرغبة في الخوض في المواضيع التي تعرف تطورات وتحولات متلاحقة؛
- ✓ ارتباط الموضوع بنوع التخصص الأكاديمي الذي نزاوله ذات الطابع الاقتصادي.
- ✓ ملاحظتنا وتأملاتنا للمسيرة التنموية في الجزائر والتي تميزت بوجود مجموعة من الاختلالات.
- ✓ المساهمة في النقاش الوطني السائد والاهتمام بالاقتصاد الوطني حول إستراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري والبحث عن بدائل اقتصادية خارج قطاع المحروقات.

#### ◀ الموضوعية:

- ✓ أهمية الموضوع خاصة في المرحلة الأخيرة التي يمر بها الاقتصاد الوطني خاصة في ظل تراجع أسعار البترول والدعوة إلى تنويع الاقتصاد الجزائري

✓ التحولات الاقتصادية التي يعرفها العالم، ففي حين العالم يسعى إلى الاستغناء عن الطاقات التقليدية، والبحث عن طاقات بديلة ومتجددة ما تزال الجزائر تعتمد في تمويل موازنتها على الإيرادات النفطية.

### ج. صعوبات البحث:

✓ لقد واجهتنا ونحن بصدد إعداد هذا البحث جملة من الصعوبات أهمها قلة وضارب الإحصائيات حول حجم المديونية وكذلك حجم مساهمة الجباية البترولية في الموازنة العامة عبر السنوات .

✓ قلة المراجع ذات الطبيعة القانونية التي تهتد بدراسة تأثير الجباية البترولية على اعداد الموازنة العامة بشكل عام وفي الجزائر بشكل خاص.

### د. المنهج المتبع:

من خلال تقسيمات الدراسة نرى أن منهج البحث يتوقف على الأهداف المراد التوصل إليها وعلى صيغة الموضوع في حد ذاته ومنه فالمنهج المتبع في موضوعنا هو المنهج الوصفي التحليلي، وهو المناسب في تجميع البيانات، والمعلومات اللازمة حول موضوع الدراسة وتنظيمها ثم تحليل تلك المعطيات للوصول إلى نتائج، كما ويبرز المنهج التاريخي إتباع المنهج التاريخي تمثل في رصد وتتبع التطورات التي شهدتها القوانين المتعلقة بالجبابة البترولية، وفق رؤية الدراسة. كما تم استخدام أسلوب تحليل المعطيات المقدمة ضمن الجداول والمنحنيات.

## هـ. إشكالية الدراسة:

في الوقت الراهن أصبحت الدول النفطية لاسيما الجزائر منها تسعى جاهدة إلى تحقيق أكبر العوائد الممكنة من الجباية البترولية من خلال سنها لتشريعات وقوانين جلب الشركات الأجنبية للإستثمار في قطاع المحروقات. ذلك لعدة إعتبارات من اهمها أنها المورد المالي الرئيسي لتمويل الميزانية العامة للدولة والحفاظ على ديمومتها و استقرارها، و على هذا الأساس ارتأينا أن نطرح التساؤل الرئيس التالي: ما مدى تأثير و مساهمة الجباية البترولية في إعداد و تسيير الموازنة العامة للدولة؟

من خلال الإشكالية العامة يمكن أن نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- ما المقصود بالجباية البترولية و ماهي مكوناتها و أهم خصائصها ؟
- 2- ما هي أهم النصوص القانونية و التشريعات المتعلقة بتحديد وبتنظيم الجباية البترولية في الجزائر ؟
- 3- ما هي مراحل إعداد الموازنة العامة؟ و ما هي أهم خصائصها؟
- 4 - ما مدى مساهمة الجباية البترولية في دعم الاقتصاد الوطني؟
- 5- كيف تؤثر الجباية البترولية في إعداد و تسيير الموازنة العامة؟

## و. خطة الدراسة:

بالاعتماد على المنهجية المتبعة، والأهداف المتوخاة من الدراسة، قمنا بطرح تقسيم الدراسة إلى فصلين على النحو التالي:

حيث شكل الفصل الأول قاعدة هامة لفهم الجباية البترولية والموازنة العامة



حيث قسم إلى ثلاثة مباحث، جاء المبحث الأول بعنوان: ماهية الجباية البترولية وأهم مكوناتها، تعرضنا فيه إلى مختلف تعريفات الجباية البترولية وأنواعها وتركيبها وخصائص الجباية البترولية والنشاطات الخاصة بالجباية البترولية، أما المبحث الثاني فخصص الإطار القانوني للجباية البترولية في الجزائر حيث تناولنا فيه الجباية البترولية خلال الفترة 1962-1985 والجباية البترولية في قانون: رقم 05-07. أما المبحث الثالث فخصص للموازنة العامة من خلال ذكر تعريف وخصائص الموازنة العامة للدولة بالإضافة إلى أهمية تصنيف الموازنات العامة للدولة و المبادئ الأساسية للموازنة العامة ومراحل إعدادها.

ثم يأتي الفصل الثاني: لـ تشخيص تأثير الجباية البترولية على الموازنة العامة في الجزائر. وعليه تم التركيز في المبحث الأول على دور الجباية البترولية في دعم الاقتصاد الوطني من خلال التطرق إلى أهمية الجباية البترولية في تمويل إيرادات الموازنة العامة وعلاقة الجباية البترولية ببعض المتغيرات الاقتصادية. في حين تناول المبحث الثاني مساهمة الجباية البترولية في موازنة الدولة أما المبحث الثالث فخصص لأدوات تسيير واستغلال إيرادات الجباية البترولية من خلال توضيح علاقة إيرادات الجباية البترولية بنفقات التجهيز ومساهمة الجباية البترولية في تمويل صندوق ضبط الإيرادات.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للجباية البترولية

والموازنة العامة

### تمهيد:

يعبر إنتاج البترول عن الحالة الجبائية لأي بلد تبعا لطبيعة موارده الطاقوية، إذ نلاحظ أن الدول المنتجة تبحت غالبا للحصول على إيرادات مرتفعة قدر المستطاع من استغلال الحقول، بينما الدول المستهلكة مثل أوروبا الغربية والتي لها إنتاج ضعيف في هذا المجال، تبحت على تشجيع البحث والاستغلال الوطني وذلك بتخفيض نسبة الضرائب

وعلي هذا سنتناول في هذا الفصل ماهية الجباية البترولية وأنواع الجباية البترولية وتعددتها في الدول المنتجة للبترول وخاصة الدول السائرة في طريق النمو، بالإضافة إلى الجباية البترولية في الدول الأعضاء في منظمة الأوبك وجباية الدول المستهلكة والدول قليلة الإنتاج، إضافة إلى استعراض مكونات الجباية البترولية والنشاطات المتعلقة بها، وتبيان الإطار القانوني للجباية البترولية في الجزائر خاصة من خلال القوانين والشريعات المنظمة لها منذ الاستقلال.

### المبحث الأول: ماهية الجباية البترولية وأهم مكوناتها

تعتبر الجباية من بين أهم مصادر تمويل خزينة الدولة، والأمر الملاحظ هو أن الدول المنتجة للبترول هي دول في غالب الأحيان دول سائرة في طريق النمو فتعتمد بدرجة كبيرة على الجباية البترولية عكس الدول المستهلكة وذلك بغية تشجيع البحث و الاستغلال في مجال المحروقات.

### المطلب الأول : تعريف الجباية البترولية وأنواعها

#### الفرع الأول: تعريف الجباية البترولية

تعرف الجباية البترولية على انها "عبارة عن الضرائب التي تدفع للدولة المالكة للأرض من أجل الحصول على ترخيص استغلال باطن الأرض في مراحل العملية الإنتاجية (البحث والإنتاج) تختلف من دولة إلى أخرى حسب كمية انتاجها، فالدول المنتجة بكميات معتبرة (مثلا أعضاء منظمة الاوبك) يسعون الى زيادة مداخيلهم من الجباية البترولية نظرا لكونها تمثل نسبة كبيرة من إيراداتهم وتعتمد ميزانيتها عليها، أما الدول ضعيفة الإنتاج فتسعى الى جذب الشركات البترولية الكبرى من اجل زيادة إنتاجها من خلال فرض إيجارات ومعدلات إتاوة منخفضة.<sup>1</sup>

إذن بصورة مبسطة الجباية البترولية هي : "مقابل نقدي يدفع من اجل الحصول على ترخيص من قبل الدولة، من أجل استغلال باطن الأرض الذي هو ملك للدولة، وهي تضم الإتاوات و الضرائب على النتائج. وتلعب الجباية البترولية دورا هاما في

<sup>1</sup> إدريس مفاتيح، دور الجباية البترولية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، 2013، ص: 15.

إيرادات الميزانية للدولة ومن ثم تغطية نفقاتها العامة. حيث يشكل هذا النوع من الجباية المصدر الأساسي للإيرادات العامة.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: أنواع الجباية البترولية

يمكن تقسيم الجباية البترولية إلى نوعين:

#### أولاً: الضرائب المفروضة في مرحلة البحث و الاستكشاف:

في هذه المرحلة وبالرغم من عدم وجود إنتاج نفطي أصلاً، إلا أن الشركات البترولية تدفع مقابل ما ديا

للدول المضيفة نظير قيام هذه الشركات بعمليات التنقيب في حقول محددة، وهذا النوع من الرسوم يكون موضوع عقد بين طرفين، وهو العقد الذي يعرف باسم عقد الامتياز، هذا الأخير يمكن تعريفه بأنه " اتفاق بين دولة أو هيئة وطنية تمثلها وبين شركة من الشركات المستثمرة للبترول في مساحة معينة من أراضي الدولة المنتجة أو مياها الإقليمية، وذلك لمدة زمنية معينة ولها في سبيل ذلك كافة الحقوق التي تمكنها من ممارسة حقها و نشاطها في البحث والاستغلال وفي مقابل ذلك فإن الدولة تحصل على مقابل مادي وخدمات يحددها عقد الامتياز".<sup>2</sup>

<sup>1</sup> ادريس مفاتيح، نفس المرجع السابق ، ص 16 .

<sup>2</sup> خليفي سمية و زميلتها، دور الجباية البترولية في تحقيق توازن الميزانية العامة في الجزائر للفترة 2009-2017، مقال علمي منشور، بمجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية. جامعة المسيلة، المجلد 12، العدد 02 (2019)، 2019/12/19، ص: 379.

## ثانياً- الضرائب المفروضة في مرحلة الاستغلال

ونجد في هذه المرحلة الضرائب التالية :

أ. **ضريبة حق الدخول في الإنتاج** : ويتم دفع هذه الضريبة على شكل دفعات موزعة، على أساس الكميات المنتجة في رقعة البحث، فإذا كانت الكمية المنتجة كبيرة كانت قيمة الضرائب كبيرة والعكس صحيح، وتحدد الضريبة بوضع سقف للإنتاج اليومي.

ب. **ضريبة حق الإيجار في مرحلة الاستغلال**: يدفع الإيجار بنفس الطريقة التي يدفع بها في المرحل البحث، إلا أن قيمته تكون أكبر، مما يفسر المساحات الصغيرة التي تمنح للشركات في هذه المرحلة من الصناعة البترولية، والإيجار يكون سنوياً، ثابتاً طول مرحلة الاستغلال أو متزايداً بحسب سقف الإنتاج، يطرح منه الإتاوة باعتبارها تكلفة من تكاليف الإنتاج.

ج. **الإتاوة**: إن الإتاوة شائعة الاستعمال من طرف الحكومات للحصول على الإيرادات المتأتية من استغلال مواردها الطبيعية وتأتي على رأس الحقوق في الصناعة النفطية .

فالإتاوة عبارة عن مدفوعات نقدية أو عينية، تلتزم الشركات النفطية الأجنبية بأدائها إلى الدولة المتعاقدة معها عن كل إنتاج بترولي تحصل عليه، ويتم تحديد هذا الإتاوة على أساس مبلغ معين عن كل وحدة من الإنتاج.

د. **الضريبة على الدخل**: استخدمت الدول المستهلكة نظام الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية لحساب الضريبة على الدخل في قطاع المحروقات، أما

الدول المنتجة والتي يعتمد دخلها الوطني على المداخيل البترولية، فقد تبنت نظاما جبائيا خاصا بالمحروقات.

وعرفها البعض الآخر بأنها " تقدير تفصيلي لنفقات و إيرادات الدولة لمدة سنة، يتم إعدادها من قبل السلطنة التنفيذية واعتمادها من طرف السلطة التشريعية وتعبّر عن الأهداف الاقتصادية والمالية العامة "

ومن كل هذه التعاريف تستخلص أن الموازنة هي عبارة عن توقع وإجازة لنفقات الدولة العامة في فترة زمنية مقبلة سنة في المعتاد وتعبّر عن أهدافها الاقتصادية و الاجتماعية .<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: تركيبة وخصائص الجباية البترولية

تتعدد الضرائب في الدول المنتجة للبترول وخاصة الدول السائرة في طريق النمو، وتهدف الدول المستهلكة إلى فرض ضرائب منخفضة وقليلة يكون الهدف منها تشجيع البحث والاستغلال في المجال البترولي

### الفرع الأول : الجباية البترولية في الدول الأعضاء في منظمة الأوبك ( OPEC )

تعتبر الجباية البترولية عند دول منظمة الأوبك المورد الأساسي للدخل الوطني، لذا تعتمد على جباية خاصة تسمح لها من الاستفادة من مداخيل هذه المادة الإستراتيجية خاصة وإنها زائلة، فقبل الحرب العالمية الثانية اكتفت الدول المضيفة بفرض بعض الضرائب، تكاد تكون منعدمة، مقارنة بالأرباح المحققة والتي تستفيد منها

<sup>1</sup> عبد الله الشيخ محمد الطاهر ، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة ، عمادة شؤون المكتبات ، المملكة العربية السعودية ، 1992 ، ص 412.

الشركات البترولية، لكن بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد الانخفاض المتوالي لأسعار النفط، تقلصت مداخيل هذه البلدان، مما دفع إلى توحيد الصفوف وتأسيس منظمة الأوبك سنة 1960، وبعد الأحداث التي شهدتها السوق النفطية، وتحولها من سوق إلى سوق احتكارية، بيد الشركات البترولية الكبرى الاحتكارية، إلى سوق متكونة من الدول المنتجة والدول المستهلكة، زادت القوة التفاوضية لمنظمة الأوبك، وتمكنت من رفع الأسعار البترولية، مما ترتب عنه تشكيل جباية بترولية تتناسب مع الوضع الجديد، خاصة بالدول الأعضاء في المنظمة.

### الفرع الثاني- جباية الدول المستهلكة والدول قليلة الإنتاج

على العموم، نجد الدول المستهلكة للبترول تتكون من بعض دول أوروبا الغربية، كالنرويج والبرتغال واليونان وفرنسا وبريطانيا، وبعض دول أمريكا اللاتينية، كالأرجنتين، والإكوادور .... إلى جانب بعض دول إفريقيا، كالسينغال وموريتانيا .... دون أن ننسى الدول الصناعية الكبرى . كاليابان وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية . وعلى الرغم من قدرتها الإنتاجية العالية، فإن لهذه الدول نظام جبائي خاص يسمح للشركات البترولية من توسيع رفعة بحثها، بقرض إيجارات منخفضة، ومعدلات إتاوة منخفضة، مقارنة بالدول المنتجة، ونفس الشيء بالنسبة إلى الضريبة على الدخل

### المطلب الثالث: النشاطات الخاصة بالجباية البترولية

يعتبر البترول موردا هاما للضرائب، فهو من أكثر السلع عرضة للضرائب سواء في مراحل الاستكشاف أو الإنتاج أو الاستهلاك، وهو ما جعل الجباية البترولية من أكثر الأنظمة الجبائية تشعبا وتعقيدا ولها خصوصيات كثيرة تميزها عن الجباية



المفروضة على غيرها من الأنشطة فضلا عن تميزها بحصيلتها الغزيرة وتمويلها للموازنة العامة بنسب معتبرة.

### الفرع الأول - نشاطات الخاصة بالحماية البترولية

اعتمادا على المواد 34-35 من قانون المحروقات 1986<sup>1</sup> المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بتحديد الأشكال القانونية لأنشطة التنقيب والاستكشاف والبحث ونقل المحروقات<sup>2</sup> فإن الحماية البترولية تطبق على النشاطات التالية (قانون المحروقات المادة 35/34، 1986 )

✓ عمليات التنقيب عن المحروقات والبحث عنها واستغلالها

✓ نقل المحروقات عبر القنوات

✓ تجميع الغاز الطبيعي، ومعالجة الغازات النفطية المميعة والمستخرجة من الحقول وفصلها عن بعضها ويطبق هذا النوع من الحماية على المؤسسات التي تمارس النشاطات المذكورة أعلاه سواء كانت شركات وطنية أو أجنبية.

### الفرع الثاني - إشكالية حساب الحماية البترولية

تلعب عائدات البترول دورا مهما في تمويل الاقتصاد الوطني وتبعا لذلك فإن مكانة الحماية البترولية في مكونات الإيرادات العامة للدولة تأتي في أول المراتب والمقصود هنا هو معرفة مكونات الحماية البترولية والتي تتمثل فيما يلي:

<sup>1</sup> المادة: 34-35 من قانون المحروقات 1986<sup>1</sup> المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بتحديد الأشكال القانونية لأنشطة التنقيب والاستكشاف والبحث ونقل المحروقات. الجريدة الرسمية ، العدد 14 ، ص 88.

<sup>2</sup> : قوي بوحنية، خميس محمد ، قانون المحروقات في الجزائر وإشكالية الرهانات المتضاربة، - قراءة في تطور الأطر القانونية والمؤسسية لقطاع المحروقات في الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 09، جوان

أولاً- الإتاوة (مصدر الرجوع): تخضع المحروقات المستخرجة من الحقول البرية لدفع الإتاوة وتقدر الإتاوة على أساس الكميات للمحروقات المنتجة والمحسوبة بعد عمليات المعالجة في الميدان. تخضع الإتاوة البترولية إلى قواعد الوعاء والتحصيل التالية:

- أ. وعاء الإتاوات وتعني القاعدة المبلغ الذي يخضع للضريبة.
- ب. الإتاوة تفرض على الكميات المستخرجة من حقول المحروقات والمحسوبة على عمليات المعالجة وذلك بعد خروجها من مراكز التوزيع.

ثانياً- الضريبة على النتائج : تخضع الضريبة على النتائج للأعمال التالية:

- التنقيب على حقول المحروقات والبحث عنها واستغلالها.
- نقل المحروقات بالأنابيب.
- تميع الغاز الطبيعي ومعالجة الغازات النفطية المميعة المستخرجة من الحقول وفصلها عن بعضها البعض
- خصم الإتاوة البترولية وأعباء الاستغلال واستهلاك المصاريف التي أنفقت من أجل الاستثمار

### المبحث الثاني: الإطار القانوني للجباية البترولية في الجزائر

تغير التشريع الجزائري الخاص بقطاع المحروقات منذ الاستقلال عدة مرات، وفي كل مرة كان القانون الجديد يأتي بإطار تنظيمي وتعاقدي يختلف عن الإطار السائد في المرحلة التي سبقته، ولقد أدخلت عملية تعاملات مرة أخرى في تطوير قطاع ضرائب النفط المفروضة من أجل زيادة حصة الحكومة من الربح المحروقات، وسنحاول في هذا المبحث أن نتطرق إلى الجباية البترولية خلال الفترة 1962-1985 والتفصيل في قوانين الجباية البترولية من خلال قانون 86-14 والقانون المعدل 91-21.

### المطلب الأول: الجباية البترولية خلال الفترة 1962-1985

ولقد تميزت هذه المرحلة بمرحلتين أساسيتين:

#### الفرع الأول : المرحلة الأولى: من 1962 إلى 1983

لقد ارتكز نظام الجباية البترولية في بداية هذه المرحلة على قانون البترول الصحراوي الصادر سنة 1958 تحت رقم 58-1111 من طرف الحكومة الفرنسية، وكذلك على تدابير اتفاقيات ايفيان الممضاة في 18 مارس 1962 والتي نصت على ضرورة ضمان المصالح البترولية لفرنسا في الصحراء الجزائرية، حيث كان نظام الامتياز هو النظام المطبق تعطي فيه الجزائر الأولوية للشركات الفرنسية وتمنحهم تراخيص البحث والإنتاج لمدة 06 سنوات، وهذا ما أمن إمدادات فرنسا من البترول في تلك الفترة، كما نصت أيضا هذه الاتفاقيات على أن تدفع فرنسا للجزائر. حقوقها بالفرنك الفرنسي.

إلا أن الجزائر كانت تبحث على بسط سيطرتها على ثرواتها النفطية وبدأت بوضع خطط وبرامج وقد ترجم هذا سنة 1963 من خلال:

✓ إنشاء شركة سوناطراك في 31 ديسمبر 1963 المختصة في نقل وتسويق المحروقات، لتكون الأداة التي من خلالها تستطيع الجزائر تسيير مواردها بعقلانية.

✓ إنجاز خط نقل المحروقات من حوض الحمراء إلى ميناء أرزيو بالتعاون مع الشركة الإنجليزية CJB بطول 800 كلم بتمويل كويتي.

وبعد تأميم المحروقات في 24 فيفري 1971، أصدرت في 12 أبريل من نفس السنة نصوص متعلقة بتعامل الدولة الجزائرية مع جباية المحروقات (الأمر 17-22 الصادر في أبريل 1971) اعتمدت نفس الأسلوب المتبع في الشرق الأوسط، وحددت في نفس الوقت تدخل الشركات الأجنبية في عمليات استكشاف واستغلال المحروقات السائلة على أساس التعاون الدولي<sup>1</sup>.

وقد كانت جباية المحروقات تعتمد أساسا على:

1 - الإتاوة : تخضع للإتاوات نشاط أنتاج المحروقات السائلة والغازية، في حين نشاطات النقل والتمميع هي خارج مجال الإتاوات.

2 - الضرائب المباشرة البترولية وهي تعرض عند تحقيق الأرباح على عكس الإتاوة، وهي تدفع في تسبيقات شهرية بدلالة الربح الاجمالي المحقق في الشهر السابق،

<sup>1</sup> - ذباح رميسة ، عباسي براهيم ؛ برامج الحماية البترولية وتأثيرها على النمو الإقتصادي الجزائري ، مذكرة ليسانس ؛ جامعة قاصدي مرياح ورقلة 2012/2013 ، ص54.

للتسديد على كل الأنشطة بنسبة تصل إلى 85 % من النتيجة الخام، وتتكون النتيجة الخام من رقم الأعمال الاجمالي مخفض بالأعباء الهيكلية والإتاوات على نشاط الإنتاج.

الضريبة المباشرة البترولية = 0.85 ( السعر الجبائي - الإتاوات - تكاليف الإنتاج )

### الفرع الثاني: المرحلة الثانية من 1983 إلى 1985

تميزت هذه الفترة بإصلاح الجباية البترولية، فيما يخص الوعاء الضريبي المستخدم لحساب الإتاوة والضريبة البترولية، لأن استخدام السعر المرجعي أدى إلى مفارقة تمثلت في كون السعر المرجعي أعلى دائما من السعر الحقيقي، وجاء هذا الإصلاح في قانون المالية 1983 حيث تقرر تحديد القيمة المستعملة في حساب الجباية البترولية على المكثفات على أساس السعر الحقيقي من ميناء شحن المنتج.

وبالنسبة للجباية على البترول الخام المسلم للتكرير ألغت المادة 74 من قانون المالية 1983، التمييز الذي كان قائما بين البترول المسلم للسوق المحلي وذلك الموجه للتكرير من أجل التصدير، وتم تحديد قيمة واحدة لحساب الجباية على البترول الخام مهما كانت وجهته، وأصبح الوعاء الضريبي الجديد الموجه للتكرير المحدد انطلاقا من السعر المتوسط لتقييم الطن الواحد من المنتجات المكررة في السوق المحلي والسوق الخارجي، أما بالنسبة للبترول المصدر على حاله فقد اختفى مفهوم السعر المرجعي الجبائي ليصبح السعر الجبائي مطابقا لسعر البيع الحقيقي.

المطلب الثاني: قراءة في قوانين الجباية البترولية

الفرع الأول: الجباية البترولية من خلال قانون 14-86

أولا - مبادئ قانون 14-86 : لقد وضع المشرع الجزائري مجموعة من القوانين للحفاظ على المصالح العامة للدولة وذلك بسنه القانون 14-86 الصادر في 19 أوت 1986<sup>1</sup> المتعلق بأنشطة الاستكشاف والبحث والاستغلال والنقل عن طريق الأنابيب للمحروقات. حيث جاء في مبادئه:

- أ. المبدأ الأول: تعود ملكية الموارد الطبيعية المستخرجة من باطن الأرض (المحروقات) للدولة الجزائرية وهي المالك الوحيد لها وهذا ما تدعو إليه هيئة الأمم المتحدة حيث أن هذا العنصر لا يغير ولا يناقش في العقود الأجنبية في مجال البحث والاستغلال للمحروقات مهما كان الحال.
- ب. المبدأ الثاني : تقوم الدولة بالرقابة الكاملة والمستمرة على جميع النشاطات و في هذا المجال الإستراتيجي رقابة تسمح لها بالتحكم في جميع النشاطات.
- ج. المبدأ الثالث: تحتكر شركة سوناطراك عملية البحث واستغلال المحروقات، وتستعمل في ذلك كل الإمكانيات الوطنية التي تساعدها لأداء مهمتها فهي تتعامل مع الشركاء الأجانب حتى تحصل على التكنولوجيا والمالية لتضمن تطوير الثروة الوطنية.

<sup>1</sup> \_ الجريدة الرسمية للقوانين وأوامر " قانون 14-86 " يتعلق بأعمال التقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب ،العدد 3

د. المبدأ الرابع: باستطاعة الدول قبول أو رفض كل شراكة مع شركة أجنبية، وفي هذا الإطار كل العقود المبرمة من طرف الشركة الوطنية تدرس وتناقش في مجلس الوزراء حتى يتم التصديق عليها

هـ. المبدأ الخامس: إجباريا حصة الشراكة الوطنية 51 % من الإنتاج على الأقل وحصة الشركة الأجنبية هي 49 % على الأكثر.

ثانيا - أنواع الشراكة: تنص المادة 21 من القانون 86 -14 على أن هناك ثلاث أنواع للشراكة، أولها الشراكة عبر عقد تقاسم الإنتاج، ثم الشراكة عقد الخدمات، ثم الشراكة عقد الشراكة بالمساهمة. أما فيما يخص الجانب الجبائي لهذا القانون فهناك تعديلات هامة تشمل الإتاوة والضريبة المباشرة البترولية أصبحت الإتاوة تحسب حسب المناطق كما يلي:

- المنطقة العادية ( ن ) نسبة الإتاوة
- المنطقة ( p ) نسبة الإتاوة 16.25
- المنطقة ( ب ) نسبة الإتاوة 12.5

ثالثا - الضريبة المباشرة البترولية: أصبحت تسمى بالضريبة على النتائج ويطبق معدل 38 % على نشاطات النقل والتميع ويبقى المعدل العادي مطبقا على نتيجة نشاطات التنقيب والبحث وهو 85 % هذا المنطقة العادية في ولكن هناك تخفيضات في هذا المعدل حسب صعوبات الاستغلال وقد قسم هذا القانون مناطق البحث إلى منطقتين (أ)، (ب) بالإضافة إلى المنطقة العادية (ن) والمعدلات هي 75 % في المنطقة 651 % في المنطقة (ب) ويمكن أن يصل هذا المعدل 42، 6 % في المناطق المعزولة من أجل تشجيع الاستثمار فيها.

رابعاً - تقسيم المناطق:

إن تقسيم المناطق سواء في الإتاوة أو الضريبة على الناتج يتم حسب صعوبة الاستغلال المتمثلة في الطبيعة الجيولوجية للأرض في كل منطقة وبعد هذه المناطق عن مراكز الشحن و التصدير وهذا حسب المرسوم رقم 87-157 المؤرخ بتاريخ 21 جويلية 1987 .

الفرع الثاني: الجباية البترولية وفق القانون المعدل 91-21

لقد جاء تعديل القانون 86-14 بواسطة المرسوم 91-21<sup>1</sup> لعدة أسباب أهمها:

أ. لم يؤدي القانون 86-14 إلى تطوير استغلال المحروقات في الجزائر، استهلكت حوالي 312 من الاحتياطي الفعلي في الإنتاج.

ب. إمكانية الإنتاج لا يتجاوز 25 % من الاحتياط وهذه النسبة أقل من المعدل العامي إلى 50%.

ج. قلة نسبة مشاركة الشركاء الأجانب في استثمار في الحقول البترولية حيث لم تتجاوز ما نسبته الرخص المقدمة للمؤسسات الأجنبية منذ صدور القانون رقم 86-14 نسبة 20 % من المناطق الأجنبية المقدر بـ 105 ألف كلم<sup>2</sup> كما أن تطور الإطار القانوني استوجب تعديل النصوص القانونية لإعطاء مرونة أكبر لعقود البترول في الجزائر .

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية للقوانين وأوامر " قانون 86-14 " يتعلق بأعمال التتقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب ، العدد 3 .



ولدراسة الدوافع الاقتصادية والقانونية لتعديل النص التشريعي المتمثل في القانون 86-14 سنقوم باستعراض عناصر رئيسية كما يلي:

- أ. تكثيف جهود البحث على الرغم من التقدم المحقق في هذا المجال منذ صدور القانون 86-14 فإن نشاط البحث يبقى غير كاف بالنسبة لقدرات الدولة ومن هذا وجب تحسين التشريع بما يستوجب دعم الجهود المبذولة في هذا المجال.
- ب. إن هذه الإصلاحات تسمح بوضع إطار قانوني من شأنه تعزيز القدرة على منافسة الشروط الممنوحة للشركات البترولية الأخرى، لأنه في هذا المجال المنافسة هي جد هامة نظرا للاحتياجات المعتمدة على المستوى العالمي خاصة دول أوروبا الشرقية.

ومن جهة أخرى فإنه تجدر الإشارة أنه بعد ثلاثين سنة من استغلال البترول فإن احتياطنا قد تم استخراجها بشكل واسع وحسب التقديرات الأخيرة فقد بقي في الحقول المستغلة حاليا حوالي نصف ما أنتج إلى حد الآن إضافة إلى إعادة بعث برنامج تصدير الغاز الطبيعي وآفاق تعميم استهلاكه على المستوى الوطني يتطلب تجنيد كمية هامة من احتياطنا الغازية المؤكدة خلال السنوات القادمة، وهذا الوضع يؤكد مدى أهمية الاستعجال في بعث الاستثمارات في مجال المحروقات ( الاكتشافات ) وذلك لرفع حجم الاحتياطيات المعروفة عن طريق اكتشاف حقول جديدة.

ولأغراض أمنية على المدى الطويل يجب أن تنصب هذه الأهداف على تعويض الكميات المنتجة كل سنة باكتشافات أخرى جديدة و استصلاح الحقول المكتشفة.

هناك عدة حقول غاز رطب المكثفات وغاز البترول لم تستصلح لسببين:

- الإمكانيات المالية الهائلة التي يجب توفيرها ( حوالي 5 مليار دولار )
- القانون لا يسمح للشركات الأجنبية بالانتفاع من الحقول المكتشفة سابقا.
- إن الكميات السائلة التي يمكن استخراجها من هذه الحقول تقدر ب 200 مليون طن، أي ما يعادل 30 مليار دولار بسعر تلك الفترة.

إن الشراكة الأجنبية على استعداد تام للمشاركة في استصلاح هذه الحقول من الجانبين لذلك يتعين إجراء تعديلات على القانون لترخيص هذا النوع من الانتفاع خاصة وأن الدعم الذي توفره الشركات الأجنبية يمكن للدولة من تقادي تفاقم المديونية مع إمكانية تقاسم المخاطر المرتبطة بالاستغلال والتطوير لهذه الحقول تحسين استخراج الاحتياطي في الحقول المنتجة.

### المطلب الثالث: الجباية البترولية من خلال قانون رقم 05-07

يعد قانون المحروقات لعام 2005 القانون الذي أنهى الهيمنة الأحادية لشركة سوناطراك على قطاع المحروقات في الجزائر سواء في مجال الاستكشاف أو الإنتاج أو أنشطة النقل، وجعلها على قدم السواء مع الشركات الدولية للنفط والغاز في مجال الاستثمار ضمن بيئة تنافسية شفافة، وذلك من أجل تحرير قطاع المحروقات، وفضلا عن ذلك فقد أحدث قانون 2005 تغييرا مهما على الأطر المؤسسية ونظام العقود، وكذا نظام الجباية، بالإضافة إلى تعامله مع عقود تقاسم الإنتاج الموجودة سلفا PSC من أجل تعزيز قوة التنظيم في قطاع المحروقات أنشأ قانون 2005 وكالتين وطنيتين

تتمتعان بالشخصية القانونية والاستقلال المالي تدعيان "وكالتي المحروقات"<sup>1</sup> ومن الأسباب التي دفعت لإصدار القانون 05-07 ما يلي<sup>2</sup>

### أ- مشاركة الشريك الأجنبي :

إن الإطار القانوني المسير لقطاع المحروقات في الجزائر نابع من القانونين المؤرخين في سنتي 1986 و1991 على التوالي لم يثمن دور الشركات الأجنبية، وهذا ما تظهره المؤشرات التالية:

✓ عدد الآبار المستغلة من طرف الشركات الأجنبية كان بمعدل 28 بئرا في السنة بين 1995 و1999، بينما انخفض إلى معدل 16 بئرا في السنوات بين 1990 و2003 .

✓ كمية الاستثمارات الأجنبية بقيت ثابتة بقيمة 1.5 مليار دولار أمريكي وعلى عكس الحالات السابقة فقد تعدى حجم المحروقات المباعة سنة 2004 حجم الاحتياطات المؤكدة في نفس السنة مما يدل على أن نشاطات البحث والاستكشاف أصبحت ضعيفة مقارنة بالسنوات السابقة.

<sup>1</sup> قانون المحروقات رقم 05-07، المؤرخ في 28/04/2005، المتعلق بالمحروقات، الجريدة الرسمية العدد 50 الصادرة في 19/07/2005.

<sup>2</sup> المادة 12 - أمر رقم 06-10 المعدل والمتمم للقانون رقم 05-07 المتعلق بالمحروقات.

### ب- التأقلم وفق المضمون العالمي:

أعدت الإصلاحات الجديدة النظر في مبدأ تقاسم الاندماج بين سوناطراك 51 % من جهة، ومن جهة أخرى الشركات الأجنبية ب 49 % . الإصلاح الجديد يقترح على الشركات الأجنبية مساهمة تتراوح بين نسبتي 43 % و 100%.

ج - التقييم الأمثل للثروات الباطنية: في مساحة تتعد مليون ونصف كلم<sup>2</sup> سجلت الجزائر معدل 08 آبار كل 10.000 كلم<sup>2</sup>، بينما المعدل العام تعدى 100 بئر في نفس المساحة، و وصل إلى 500 بئر في ولاية تكساس في الولايات المتحدة الأمريكية وعليه فان "سوناطراك" التي تستحوذ تقريبا على نصف القطاع المنجمي لم تكن فعالة بقدر الكفاية في دفع وتفعيل الإنتاج وعلى ضوء ذلك فان كل الاقتطاعات التي منحت في إطار استقطاب الاستكشاف لم تكن مقيدة لضمان الاستثمار في إطار البحث في الميدان النفطي حسب القانون الجديد .

د- تحقيق التوظيف الأمثل لرؤوس أموال "سوناطراك": القانون الجديد يمنح لشركة "سوناطراك" إمكانية تقمص دور العون التجاري في البحث، بحيث بإمكان الشركة الوطنية التخلي عن النشاطات ذات القيمة المضافة الضعيفة مثل: تركيب القنوات و التركيز على الاستغلال البترولي و خاصة الصناعات البتروكيمياوية .

هـ - التحكم الأمثل في قطاع المحروقات: لقد جاء القانون الجديد بقرار إنشاء هيئة تسهر على تفادي المس بالمحيط البيئي المادي أو المالي للدولة من جراء نشاطات البحث واستغلال المحروقات، هذه الهيئة مكلفة بالسهر على احترام كل الشروط لاسيما الجودة، الأمن، الشفافية، البيئة، قواعد المنافسة فيما يخص الأسعار .

و- خلق تنافسية سليمة: لقد خول القانون السابق عدة امتيازات للشركة الوطنية من بينها ميزة السلطة الحاكمة المسند إليها من طرف الدولة، الأمر الذي أدى في كثير من الأحيان إلى الخلط بين مهام شركة "سوناطراك" الحاكمة ( المنظمة ) ومهام شركة "سوناطراك" المتعامل، مما خلق صراعات مصالح بين المؤسسة الوطنية والشركات الأجنبية، لذلك فقد نص القانون الجديد على إنشاء وكالة وطنية دورها الأساسي هو ترقية النظام المنجمي والمحروقات.

ز- جعل شركة "سوناطراك" متعامل عالمي فعال: إن الامتيازات التي استفادت منها الشركة الوطنية مكنتها من أن تكون الشركة الوطنية الأكثر تهيئاً لمواجهة المنافسة العالمية، أي أنها الوحيدة التي من بإمكانها المحافظة على فعاليتها في المدى الطويل، داخل وخارج الوطن.

ك- التأكيد الأمثل لحسن التسيير: في عام 2003 تم إلغاء القانون المتعلق بالمحروقات، الأمر الذي سمح بوجود عدة مبررات ديمغرافية لإصدار القانون الجديد كأفضل دليل على أن عهد التحفظ قد انتهى وإن هناك سياسة قوية في مجال تغيير أسلوب التسيير<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> مختاري عبد الرحيم وزميله، أثر الجباية البترولية على توازن الميزانية العامة للدولة، دراسة قياسية لحالة الجزائر 2000-2017، مذكرة تخرج طور الماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجلفة، 2018/2019، ص: 55.

### المبحث الثالث: ماهية للموازنة العامة

تعتبر الموازنة العامة من أهم المواضيع الهامة التي تعتبر من الوظائف الأساسية والآليات الفعالة لاستخدامات وإيرادات الوحدات الحكومية ورسم السياسات وما يقوم بها من رسم سياسات ووضع خطط الدولة المستقبلية ورقابة مواردها المتاحة وتقييم أدائها المالي. فالموازنة العامة ليست مجرد أرقام، بل هي تقديرات وحسابات دقيقة وعلمية مبنية على افتراضات سليمة ومنطقية تقوم من خلالها إدارة البلد بعملية التنمية. فتلك الوثيقة المحورية هي من العوامل الرئيسية وراء أية انجازات وعقبات تنموية بحيث أدى تطور مفهوم الدولة إلى أن تكون دولة منتجة إلى تزايد أهمية الإيرادات والنفقات العامة فأصبح من المؤكد أن الموازنة العامة هي أداة من أدوات تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن أهم محددات الرفاه الاجتماعي ومستوى المعيشة في أية بلد.

### المطلب الأول: تعريف وخصائص الموازنة العامة للدولة

#### الفرع الأول: تعريف الموازنة العامة

لقد عرفها القانون البلجيكي ( بأنها بيان الواردات و النفقات العامة خلال الدورة المالية )، وعرفها القانون الأمريكي ( بأنها سك تقدر فيه نفقات السنة المالية و وارداتها بموجب القوانين المعمول بها عند التقديم واقتراحات الجباية المبسطة فيها)<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> عبد الكريم صادق بركان و زميله، مبادئ الاقتصاد العام ، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر ، 1973 ، ص 173.

وعرفها قانون المحاسبة العمومية في لبنان ( بأنها صك تشريعي تقدر فيه نفقات الدولة وواراداتها عن السنة المقبلة وتجاز بموجبه الجباية والإنفاق<sup>1</sup> .

يعرف الفكر المالي الحديث الموازنة العامة بعدة تعريفات تصب كلها في بوتقة واحدة، وتشمل عناصر، وموضوعات، والأفكار متشابهة، ومن هذه التعريفات نجد<sup>2</sup>:

- أن الموازنة العامة عبارة عن بيان تقديري معتمد لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مستقبلية عادة ما تكون سنة واحدة .

- أنها بيان تقديري لنفقات الدولة وإيراداتها عن مدة زمنية محددة غالبا ما تقدر بسنة، ترصد في وثيقة تعرض على السلطة التشريعية لدراستها و المصادقة عنها"

- " أنها وثيقة تعدها الحكومة، وتتضمن نفقاتها وإيراداتها لمدة سنة واحدة، وتعتمد من قبل السلطة التشريعية ."

- " أنها عبارة عن وثيقة تتضمن نفقات الدولة، وإيراداتها عن مدة عادة ما تقدر بسنة، تعدها الحكومة، وتحصل على إجازتها من قبل السلطة التشريعية .

- " الموازنة العامة هي تقدير رسمي للموارد التي تخطط الحكومة لإنفاقها على الأنشطة المختلفة خلال فترة معينة، هي في العادة سنة مالية واحدة، وكيفية الحصول على هذه الموارد. "

وما تجدر الإشارة إليه اصطلاحا فإن الموازنة العامة و الميزانية العامة يستخدمان بشكل مترادف ويبديان نفس المعنى ونفس المدلول في مؤلفات و كتب

<sup>1</sup> \_ نفس المرجع 174

<sup>2</sup> \_ عبد المنعم فوزي " المالية العامة والسياسة المالية " ، دار المعارف ، الإسكندرية ، 1981 ، ص 16

المالية العامة، ويحاول بعض الأكاديميين التمييز بين كلمة الموازنة والميزانية فيربط مفهوم الموازنة بالدولة وأن كلمة الميزانية العامة يقابلها اصطلاح ( BUDGET ) باللغة الإنجليزية وهي تقدير نفقات و إيرادات الدولة لسنة مالية قادمة .بينما اصطلاح الموازنة مرتبط بالمنشآت والشركات والمؤسسات. أما اصطلاح الموازنة العامة الذي يقابله اصطلاح (BALANCE) باللغة الإنجليزية، فهي عبارة عن كشف المركز المالي للشركة أو المنشأة في لحظة زمنية معينة، وتحتوي على موجودات ومطلوبات الشركة في تاريخ معين .

إن علم الاقتصاد - وعلم المالية العامة فرع منه - يرتبط في علاقات متشابكة بالعلوم الأخرى منها علم الإدارة، علم المحاسبة وعلم القانون، ونظرا لوجود تلك العلاقات فإن الموازنة العامة تختلف في تعريفها إلى حد ما باختلاف النظرة إليها، فالموازنة العامة ينظر إليها من جانب إداري على أنها متضمنة لتوزيع المسؤوليات المختلفة المتعلقة باتخاذ القرارات في إطار طبيعة العلاقات السياسية القائمة بين السلطات في الدولة، وأنها تمثل مجموعة القواعد الإدارية التي تنظم العلاقة والصلاحيات بين المستويات المختلفة لإدارة السلطة التنفيذية .

أما من الناحية المالية والاقتصادية فإن الموازنة تعرف عادة بأنها تقدير معتمد من السلطة التشريعية لنفقات الدولة وإيراداتها، عن فترة مستقبلية غالبا ما تكون سنة يعبر فيها عن أهدافها الاقتصادية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - عبد الكريم بركات، " دراسة في الاقتصاد المالي "، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1983، ص 429.



وعموما يمكن تعريف الموازنة العامة في الجزائر على أنها: "وثيقة تشريعية سنوية تقرر النفقات والموارد النهائية للدولة وترخص بها من أجل تسيير المرافق العمومية ونفقات التجهيز العمومي والنفقات برأسمال".

ومهما كانت التباينات أو الاختلافات في التفاصيل أو في التراكيب اللغوية بين التعريفات السابقة، وربما في غيرها مما يقدمه آخرون، فإنه يمكننا القول أنه هناك قاسم موحد ورئيسي ومشارك بينها، لا يمكن لأي منها إهماله، ويتمثل ذلك في أن الموازنة العامة دائما تبرز بشكل عام كتعبير عن خطة عمل مستقبلية، ولهذا دلالاته الأساسية والهامة التي تجعل من مدونة الموازنة العامة وثيقة هامة تستقطب اهتمام معظم المواطنين أو المهتمين بحياة الدولة والمجتمع المعني . مما سبق يمكن أن تستخلص التعريف الآتي للموازنة العامة : " الموازنة العامة هي وثيقة تمثل البرنامج المالي للحكومة تتضمن تقديرا مفصلا للنفقات والإيرادات النهائية لفترة زمنية مقبلة عادة ما تكون سنة، بما يحقق أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع، على أن تعتمد من قبل السلطة التشريعية.<sup>1</sup> "

### الفرع الثاني - خصائص الموازنة العامة للدولة

تتميز الموازنة بالخصائص التالية:

أولاً- الموازنة العامة عبارة عن تقديرات احتمالية لنفقات الدولة، وإيراداتها المالية، أي تقدير مسبق لحجم نفقاتها، وإيراداتها، وكيفية تنظيمها، وتحصيلها، وتنفيذها فهي عبارة عن أرقام المبالغ الإنفاقية والإرادية التي من المنتظر الحصول عليها. وإنفاقها خلال سنة واحدة. وبما أن هذه الأرقام تقديرية احتمالية

<sup>1</sup>، مختاري عبد الرحيم و زميله، نفس المرجع السابق، ص:08.

فيمكن أن تزيد أو تنقص ولكن ضمن حدود لا تتعداها، وإلا كانت الموازنة غير دقيقة في إعدادها.

ثانياً - الموازنة العامة عبارة عن وثيقة معتمدة، تعتمد من قبل السلطة التشريعية بعد أن تعدها، وتنظمها السلطة التنفيذية يجب أن تقر الموازنة العامة، ويصدق عليها من قبل ممثلي الشعب، فقد درج الفكر المالي القديم، والحديث على إقرار الموازنة، وإخضاع اعتمادها لإجراءات دستورية قانونية محددة من شأنها أن تسهل على أعضاء السلطة التشريعية مناقشتها، وتفحص بنودها بشكل واف .

ونظرا لخطورة دور الموازنة العامة تنص دساتير بعض الدول، ومنها بريطانيا على ضرورة أن تقدم الحكومة استقالتها أن لم تحصل على موافقة مجلس العموم البريطاني عليها هذا ولقد درج الفكر المالي على أن إعداد الموازنة إنما يتم من قبل السلطة التنفيذية على اعتبار أنها الحكومة، والمكلفة بتنفيذ بنود الموازنة بشقيها الانفاقي، ويمثل الحكومة عادة وزير المالية، أو رئيس الحكومة<sup>1</sup> .

هذا ويعتبر إقرار الموازنة من قبل البرلمان أنها صدرت بقانون، ويجب تنفيذه، فالاعتماد يعني إذنا صريحا للحكومة بالتصرف بأموال الأمة، أي بإنفاقها، وهذا يتم ضمن الحدود، والأشكال المرسومة لخطة الموازنة، ويعتبر هذا الإذن من أقوى الحقوق التي تتمتع بها السلطة التشريعية المخولة دستوريا بإعطائه، وبحيث يحول هذا الإذن حق المراقبة السلطة التنفيذية في تنفيذها للميزانية، وطبقا ألوجه الإنفاق المرسومة.

<sup>1</sup> عطية عبد الواحد ، الموازنة العامة للدولة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1996 ، ص- ص: 151 - 162.

ويتناول حق السلطة التشريعية بنود الموازنة الإردادية، والاتفاقية، فتجزئها كلها، أو ترفضها كلها. أما السلطة التنفيذية فلها الخيار بتنفيذ بنود النفقات كلها، أو بعضها، ولكن ليس لها هذا الخيار بنسبة لبنود الإيرادات، ومن ثم فعليها أن تقوم بتحصيلها كلها، وإلا كانت مخالفة لشروط إجازة الموازنة.

**ثالثاً - وثيقة محاسبية:** أي أن الموازنة تخضع للشكليات التي يعرفها نظام المحاسبة العمومية على هيئات عمومية ذات طابع إداري غير ربحي، والتي تعتمد في مسك محاسبتها على تقسيم الموازنة إلى قسم خاص بالإيرادات و الآخر خاص بالنفقات، وكل جانب مقسم إلى فصول وكل فصل إلى أبواب وكل باب إلى مواد ثم بنود.

**رابعاً - وثيقة مساعدة لاتخاذ القرار:** تعتبر الموازنة قاعدة لاتخاذ القرار بالنسبة لمسؤولية المؤسسات، حيث يعتمد في اتخاذ قراراتهم بصفة أساسية على معطيات الموازنة نظراً لطبيعة مميزات المعلومات التي تتضمنها والتي تسمح بالتعبير عن كل الإمكانيات و الموارد بطريقة مبسطة و سهلة التحليل

**خامساً -قاعدة لمراقبة الأداء:** فهي تعبر عن برنامج أو خطة عمل للمؤسسة لفترة زمنية محددة و بالتالي تعتبر كأداة لمراقبة الأداء، من خلال قياس حجم و نسبة ما تم تحقيقه من البرامج المسطرة و المقارنة بين ما كان مقررا و ما تم تحقيقه فعلا .

كما توجد خصائص أخرى نذكر منها ما يلي:<sup>1</sup>

-الموازنة العامة وثيقة تخضع لموافقة السلطة التشريعية.

-تتضمن الموازنة بيانات مفصلة لما سوف تنفقه الدولة والإيرادات اللازمة.

-تتعلق الموازنة بفترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة.

<sup>1</sup> - عدنان محسن طاهر، "الموازنات العامة في الدول العربية" دراسة مقارنة ، دون سنة، النشر ، ص 11.

-ميزانية الدولة هي ميزانية تقديرية و ليست فعلية

### المطلب الثاني: أهمية تصنيف الموازنة العامة للدولة

كشفت التجارب المالية في مختلف دول العالم وبالأخص منذ الثلاثينات عن تطوّر وظائف الموازنة العامة، مما جعلها تحظى بأهمية متزايدة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية في جميع الدول. كما أنها تتميز بأنواع مختلفة وتتنوع من دولة على أخرى حسب الأهداف المسطرة لها أو الإدارة المخولة لها.

### الفرع الأول: أنواع الموازنات

يمكن التمييز بين عدة أنواع من الموازنة نذكر منها ما يلي<sup>1</sup>:

#### أولاً - الميزانيات الملحقة

تجيز المادة 44 من القانون رقم 84-17 المتعلق بقوانين المالية أن تكون موضوع ميزانيات ملحقة، العمليات المالية لمصالح الدولة التي لم يضاف عليها القانون الشخصية الاعتبارية والتي يهدف نشاطها أساسا إلى إنتاج بعض المواد أو تقديم بعض الخدمات المدفوعة الثمن، وهي ميزانيات يستدعيها حسن سير بعض المرافق العامة القائمة بنشاط صناعي أو تجاري، حيث توضع لهذه المرافق ميزانيات مستقلة تشمل على إيراداتها وتلحق بميزانية الدولة، وفي هذه الحالة لا يعدو الأمر أن يكون سوى إعطاء الشخصية المالية المستقلة للمرفق العام وليس الشخصية الاعتبارية المستقلة .

<sup>1</sup> محرز محمد عباس ، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر، 2015 ، ص 331 .

### ثانياً- الحسابات الخاصة للخزينة

يقصد بها الإطار الذي يسجل دخول أموال إلى خزينة الدولة، بمناسبة بعض العمليات الخاصة التي تقوم بها، ولا تعتبر إيرادات عامة، وتسجل خروج أموال منها، ولا تعتبر نفقات عامة مثال ذلك التأمين الذي يلتزم بدفعه المقاولون المتعاقدون مع الحكومة ضمانا لتنفيذ مشروع معين لا يعتبر إيرادا عاما رغم أنه يدخل خزينة الدولة، إذ أن هذه الأخيرة ستقوم برده إليهم عندما ينتهون من تنفيذ أعمالهم على النحو المتفق، وعندما يتم رد هذه الأموال إليهم فإن ذلك لا يعتبر من قبيل النفقة رغم أن هناك خروجاً للأموال من خزينة الدولة .

### ثالثاً - الميزانيات غير العادية

إن مبدأ وحدة الموازنة يهدف إلى إعطاء صورة صادقة على المركز المالي للدولة فيما يتعلق بإيراداتها و نفقاتها عن سنة مالية معينة، لكن إتباع هذا المبدأ قد لا يجدي في إعطاء هذه الصورة الصادقة في بعض الحالات : مثال ذلك اضطرار الدولة إلى إنفاق مبالغ كبيرة لأعراض وقتية أو استثنائية كتعمير ما خربته الحروب أو القيام باستثمار ضخم إذ يترتب على إتباع مبدأ وحدة الموازنة وإدراج هذه النفقات غير العادية إلى جانب النفقات العادية، تضخم الموازنة بشكل يوحى بازدياد نشاط الدولة لدرجة كبيرة مقارنة بنشاطها في السنوات السابقة وهو ما لا يطابق الواقع، لذلك يفضل وضع ميزانية خاصة لهذه النفقات غير العادية، يطلق عليها اسم الموازنة غير العادية، مما يسمح بمقارنة حالة الدولة في السنوات المختلفة مقارنة بالرجوع إلى أرقام الميزانيات العادية وحدها .

### رابعاً - الميزانيات المستقلة

هي الميزانيات الخاصة بالمرافق العامة التي تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة، حيث من المعروف أن الاستقلال في الشخصية يليه منطقياً الاستقلال في الموازنة، مما يعني في نهاية المطاف أن يكون لهذه المرافق ميزانية خاصة بها مستقلة عن ميزانية الدولة دون حاجة إلى نص صريح على ذلك .

### الفرع الثاني: أهمية الموازنة العامة للدولة

تمثل الموازنة العامة للدولة الوثيقة الأساسية لمالية الدولة، حيث تعكس الوجه السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة، مما جعلها تحظى بأهمية متزايدة ذات أبعاد مختلفة في جميع الدول.

### أولاً- الأهمية السياسية للميزانية العامة :

يشكل إعداد الموازنة العامة واعتمادها مجالاً حساساً من الناحية السياسية، حيث تعتبر وسيلة ضغط يستعملها البرلمان للتأثير على عمل الحكومة سواء من حيث تعديلها أو حتى رفضها، حتى تضطر الحكومة لإتباع نهج سياسي معين تحقيقاً لبعض الأهداف السياسية والاجتماعية<sup>1</sup> .

### ثانياً- الأهمية الاقتصادية للميزانية العامة :

تعكس الموازنة العامة في دول كثيرة الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعات هذه الدول، فهي تساعد في إدارة وتوجيه الاقتصاد القومي، حيث لم تعد الموازنة أرقاماً

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص: 333 .

وكميات كما كانت في المفهوم التقليدي، بل لها آثار في كل من حجم الإنتاج القومي ومستوى النشاط الاقتصادي بكافة فروع وقطاعاته.

الموازنة العامة تؤثر في القطاعات الاقتصادية، بكل محتوياتها (النفقات والإيرادات، لإشباع الحاجات العامة) التي الهدف الى تحديد العلاقة بين النشاط المالي للدولة الموازنة والأوضاع الاقتصادية، بكل ظواهرها من تضخم وانكماش وانتعاش، بحيث يصبح من المتعذر فصل الموازنة العامة عن الخطة الاقتصادية، وخاصة بعد أن أصبحت الموازنة أداة مهمة من أدوات تحقيق أهداف الخطة الاقتصادية.

### ثالثاً - الأهمية الاجتماعية للميزانية

تستخدم الموازنة العامة كأداة لتحقيق أغراض اجتماعية، فهي تعمل على تحقيق التوازن الاجتماعي والقضاء على التفاوت بين دخول الأفراد، مع ضمان وصول بعض الخدمات العامة دون مقابل للفئة عديمة الدخل أو ذات الدخل المحدود معتمدة في ذلك على الضرائب في المقام الأول ثم تأتي مدفوعاتها و إعاناتها الموجهة إلى الأفراد في المقام الثاني.

وإذا كانت الأساليب التوزيعية للمنح والإعانات تأخذ اتجاهها عكسياً للآثار التوزيعية للضرائب كما هو معروف في التحليل الاقتصادي، فالضرائب وتوزعها يختلف من فئة إلى أخرى. أما النفقات العامة فإن بعضها ليس له آثاراً توزيعية واضحة مثل نفقات الخدمات العامة والإدارة والدفاع والقضاء... الخ، والبعض الآخر قد تكون له آثاراً توزيعية على الدخل الحقيقي من أهمها النفقات العامة على الخدمات التعليمية والصحية وذلك عندما تختلف منافعها لدى بعض الأفراد عنها لدى البعض الآخر.

### رابعاً- الأهمية المحاسبية للميزانية

تمر الموازنة بعدة مراحل من أهمها مرحلة الإعداد، مع الاعتماد في ذلك على النظم والأساليب المحاسبية، إن أهمية الموازنة من الناحية المحاسبية تبدو واضحة فيما يتعلق بتحديد أنواع حسابات الإيرادات والنفقات التي ينبغي على المصالح الحكومية إمساكها لتنظيم معاملاتها المالية، إذ يمسك لكل نوع من الإيرادات والنفقات حساب خاص وفقاً لطريقة ومدة اعتماد الموازنة، كما يمكن عن طريق النظام المحاسبي استخراج الحساب الختامي للميزانية العامة، وهكذا تظهر أهمية المحاسبة بالنسبة للموازنة العامة في مراحلها المتعددة<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث : المبادئ الأساسية للموازنة العامة ومراحل إعدادها

يعتبر إعداد الموازنة العامة من اختصاص الحكومة، وهي أولى العمليات التي تحكم دورة الموازنة وأدقها، لأن نتائج هذا الإعداد ومدى فعاليته تؤثر في جميع مراحل الموازنة اللاحقة، وهي خطة العمل السياسية والاقتصادية والاجتماعية للحكومة، وعلى أساس هذا الخطة ومدى التزام الحكومة ببرنامجهما الذي أعدته، ستتم محاسبة الحكومة، وهناك أدوات معيارية لقياس مستوى الإنجاز للأهداف والبرامج والمشاريع ومراقبة الأداء، بعد أن تنتهي كل وزارة من وزارات الدولة من تقدير نفقاتها وإيراداتها للسنة المقبلة، يصبح التنسيق فيما بينها ضرورياً، ويقوم به وزير المالية فهو الأقدر على إجراءه لمعرفة تفاصيل الوضع الاقتصادي والمالي العام في الدولة.

<sup>1</sup> قرينعي ربيحة و زميلها، أثر الجباية البترولية على توازن الميزانية العامة للدولة، دراسة قياسية لحالة الجزائر 1999-2016، العدد الاقتصادي 34 (1)، مجلة الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الجلفة، ص:31.



يبدأ إعداد الخطوط الرئيسية للمشروع بإصدار بلاغ رسمي من رئاسة الوزراء عن مشروع الموازنة ومشاريع موازنات المؤسسات العامة والمستقلة، يتضمن هذا البلاغ التعليمات والأسس الواجب على الوزارات والهيئات الالتزام بها أثناء إعداد موازنتها الخاصة.

### الفرع الأول- مبادئ الموازنة العامة

يتعين على السلطة التنفيذية وهي بصدد تحضير الموازنة العامة ، أن تضع في اعتبارها عدداً من المبادئ العامة التي تحكم الموازنة والتي صارت من البديهيات في علم المالية العامة. وتتمثل هذه المبادئ الأربعة فيما يلي: سنوية، وحدة، عمومية، و توازن الموازنة .

#### أ- مبدأ سنوية الموازنة :

يعني هذا المبدأ أن يتم التوقع و الترخيص لنفقات و إيرادات الدولة بصفة دورية منتظمة كل عام، ويعني هذا المبدأ أيضاً أن الموازنة يجب أن تقرر باعتماد سنوي من السلطة التشريعية .

ويرجع هذا المبدأ إلى اعتبارات سياسية ومالية معينة: أما الاعتبارات السياسية فتتمثل في أن مبدأ سنوية الموازنة يضمن دوام رقابة السلطة التشريعية على أنشطة السلطة التنفيذية التي تجد نفسها مضطرة على الرجوع إليها والحصول على موافقتها بصفة دورية كل عام. كما أن المناقشة السنوية لميزانية الدولة تجعل السلطة التشريعية تقف على تفاصيل نشاط السلطة التنفيذية و رقابته و رسم حدوده.

أما الاعتبارات المالية فتتمثل في أن فترة السنة هي الفترة التي تمارس خلالها أغلب الأنشطة الاقتصادية، كما أنها تضمن دقة تقدير إيرادات الدولة ونفقاتها بصفة خاصة، على أساس اتجاهاتها في الماضي القريب، و ذلك لصعوبة تقديم هذه الإيرادات والنفقات في فترة أطول، وما يقارن بذلك من أخطاء فتقدير النفقات، عندما تكون مدة الموازنة أطول من سنة، سيكون صعبا نظرا لاحتمال تغير الأسعار والأجور بشكل محسوس خلال هذه الفترة اللازمة لتنفيذ الموازنة، كما أن تقديم الإيرادات لن يكون بدوره، أقل صعوبة نظرا لاحتمال تغير العوامل الاقتصادية التي تؤثر في الدخل القومي، من ثم في حصيلية الضرائب الإيرادات العامة بصورة عامة، فالتنبؤ بتطور هذه العوامل في المستقبل القريب، الذي يتمثل في مدة سنة واحد عادة ما يكون سهلا وميسورا مقارنة مع الفترات الطويلة، وذلك بالاستعانة بدراسة هذا التطور واتجاهاته في الماضي القريب غير انه سيصبح أمرا صعبا إذا وضعت الموازنة لتستمر لمدة أكثر من سنة<sup>1</sup>.

كما أن فترة السنة تضم فصول السنة الأربعة التي تتوزع عليها مظاهر النشاط الاقتصادي و ما تقتضيه من نفقات وإيرادات، فلو كانت الموازنة تقل عن سنة فإن ذلك سيؤدي إلى اختلال في موارد الدولة ونفقاتها، ويكفي أن تقدم المثال التالي لتوضيح ما تقدم، إذا أعدت الموازنة لمدة تقل عن السنة فإن ذلك سيؤدي إلى إهمال ظاهرة موسمية بعض الإيرادات و النفقات العامة مما يؤدي إلى التهديد بإعداد ميزانيات لا تعبر عن حقيقة الوضع الاقتصادي الإجمالي في الدولة، فلو تصورنا مثال أن النفقات تتركز في فترة الشتاء باعتبارها أكثر فترات السنة نشاطا، و إن الإيرادات تتركز في فترة الصيف،

<sup>1</sup> - خباية عبد اللطيف ، ' أساسيات في إقتصاد المالية العامة ' ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2009 ، ص 1 .

باعتبارها الفترة الأساسية لتحصيل الضرائب لدى الدولة، فإن أي ميزانية تعد لمدة تقل عن السنة لا يمكن موازنة نفقاتها بإيراداتها إذ ستبدو تارة محققة لفائض في الإيرادات، و تارة أخرى محققة عجز فيها.

### ب- مبدأ وحدة الموازنة

يقصد بمبدأ وحدة الموازنة أن تدرج جميع نفقات الدولة وجميع إيراداتها في وثيقة واحدة حتى يسهل معرفة مركزها المالي، و حتى تتمكن أجهزة الرقابة المختلفة من مراقبة تصرفات الدولة المالية و مطابقتها للأهداف المحددة و الاعتمادات الواردة في الموازنة كما وافقت عليها السلطة التشريعية.

و يترتب على تطبيق مبدأ وحدة الموازنة نتيجة هامة تتمثل في قاعدة عدم تخصيص الإيرادات "، و التي تستلزم عدم تخصيص إيراد معين لمواجهة نفقة معينة، بل تجمع كل الإيرادات دون تخصيص في قائمة واحدة تقابلها قائمة المصاريف التي تدرج بها كل النفقات بمعنى آخر ينبغي أن تخصص جميع موارد الدولة لتمويل جميع النشاطات التي تقوم بها، وأن الإخلال بهذه القاعدة سوف يؤدي ربما إلى ظهور فائض أو عجز للعمليات المختلفة التي تنطوي عليها الموازنة، مما يعني المساس بوحدتها وما يؤدي إليه ذلك من تبديد في الموارد أو عدم إمكانية الموازنة عن تحقيق أهدافها .

و من السهل أن تتصور ما يمكن أن يؤدي إليه الإخلال بقاعدة عدم التخصيص الإيرادات، فبعض المرافق يمكن أن تحقق فائضا معتبرا مما قد يدفعها إلى التبذير، في حين أن مرافق أخرى يمكن أن تعاني من عجز الموارد المتاحة لها، أضف إلى ذلك انه في تخصيص الإيرادات خروجاً واضحاً على فكرة الدولة ذاتها و قيامها باقتطاع جزء من الموارد الوطنية لإعادة تخصيصه لإشباع الحاجات الجماعية .

### ج- مبدأ عمومية الموازنة :

مبدأ عمومية الموازنة يعني أن تظهر في وثيقة الموازنة كافة تقديرات النفقات وكافة تقديرات الإيرادات دون أي مقاصة بين الاثنين و هذا المبدأ يكمل مبدأ وحدة الموازنة، فإذا كان مبدأ وحدة الموازنة يهدف إلى إعداد وثيقة واحدة لميزانية الدولة و يمثل الإطار الخارجي للميزانية، فإن مبدأ العمومية يهدف إلى مال هذا الإطار عن طريق التسجيل التفصيلي لكل تقدير بنفقة و لكل تقدير بإيراد دون إجراء مقاصبة بين التقديرين، أي أن مبدأ عمومية الموازنة يمثل المضمون الداخلي لمبدأ وحدة الموازنة أن هذا الأخير، و على ما سبق ذكره هو الإطار الخارجي و يمكن إيجاز للميزانية . و رغم ما يحققه مبدأ عمومية الموازنة من فوائد إلا انه تعرض لنقد كبير تمثل في نقاط ثلاثة<sup>1</sup>:

- 1- **النقطة الأولى :** إن مبدأ عمومية الموازنة من شأنه إضعاف الحافز لدى القائمين بإدارة المرفق العام على ضغط نفقاتهم أو زيادة إيراداتهم بإتباع أساليب الإدارة الحديثة خاصة و أن أي فائض يحققه المرفق سيذهب إلى ميزانية الدولة و لن يوجه لمكافأة العاملين به، أو تحسين ظروف عملهم.
- 2- **النقطة الثانية :** إن هذا المبدأ لا يشجع على استخدام الأساليب التجارية في إدارة المرفق العام .
- 3- **النقطة الثالثة :** إن إتباع مبدأ العمومية من شأنه التأثير على مرونة العمل الحكومي وكفاءته وحسن أدائه.

<sup>1</sup> مختاري عبد الرحيم وزميله، نفس المرجع السابق، ص: 16 .

### د- مبدأ توازن الموازنة:

يحتوي مبدأ التوازن على مفهومين : مفهوم تقليدي و مفهوم حديث على النحو التالي

#### 1-المفهوم التقليدي لمبدأ توازن الموازنة :

يعني هذا المبدأ بالمفهوم التقليدي تساوي جملة نفقات الدولة مع إيراداتها المستمدة من المصادر العادية دون زيادة أو نقصان. فالمبدأ من هذا المفهوم ينظر إليه نظرة حسابية بحتة مثلما هو الأمر لدى ميزانة الأفراد والمشروعات الخاصة، حيث ينصب الاهتمام فيها حول تفادي حدوث عجز مالي يتجه بطبيعته على التزايد إذا لم يمت تغطيته ماليا عن طريق الاقتراض، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار عدم إرتفاع وزيادة معدلات التضخم التي قد تنجم من عملية تغطية العجز الموازي عن طريق الإصدار النقدي بدون مقابل في زيادة الناتج المحلي الحقيقي.

ومن ناحية أخرى فان تغطية العجز عن طريق الالتجاء إلى القروض من شأنه أن يؤدي إلى تناقص الأموال الموجودة في يد الأفراد و التي كانت متوجه في الغالب على الاستثمار مما يؤدي إلى نقص رؤوس الأموال الإنتاجية في الاقتصاد القومي نقصا لا يعوضه قيام الحكومة بإنفاق حصيلة القروض في سد العجز أي في إنفاق غير استثماري فان ذلك يعني تناقص فرص العمل أمام أفراد المجتمع مما يؤدي إلى زيادة البطالة، أضف إلى ذلك أن مد العجز عن طريق الاقتراض من شأنه تحميل الأجيال القادمة بأعباء إضافية تتمثل في الاقتراض في خدمة الدين العام و عدم استفادتها بالأموال المقترضة .

### 2 - المفهوم الحديث لمبدأ توازن الموازنة :

أما النظرية الحديثة في المالية العامة فلم تعد تنظر على العجز في الموازنة على انه كارثة مالية محققة و ذلك في ضوء التطورات المالية و الاقتصادية التي تميز القرن الحالي، و لكن ليس معنى ذلك أن الفكر المالي المعاصر يستبعد فكرة التوازن كل ما هنالك أنه يميل على أن يتبدل بفكرة التوازن المالي فكرة أوسع منها هي فكرة التوازن الاقتصادي العام حتى لو أدى هذا إلى حدوث عجز مؤقت في الموازنة.

#### الفرع الثاني : مراحل إعداد الموازنة

تمر عمليات إعداد الموازنة في دورة مستمرة عبر أربعة مراحل : مرحلة التحضير والإعداد أي صياغة الموازنة، مرحلة اعتماد الموازنة أي إصدار قانون الموازنة، تنفيذ الموازنة، المراجعة والتقييم<sup>1</sup>.

#### أولاً- مرحلة التحضير والإعداد :

تتم الصياغة الأولية للميزانية بصفة خاصة من قبل السلطة التنفيذية على نحو ملائم للظروف الاقتصادية التي بها كل دولة .

#### ثانياً- مرحلة اعتماد الموازنة:

وتأتي هذه المرحلة من دورة الموازنة عندما تتم مناقشة الموازنة التي قامت السلطة التنفيذية بإعدادها من قبل السلطة التشريعية، ثم إصدار قانون يتبناها.

<sup>1</sup> ساجي فاطمة ، فعالية الجباية في تمويل الميزانية العامة للدولة، المعيار في الحقوق و العلوم الاقتصادية و السياسية، 2010، ص203

### ثالثاً - مرحلة تنفيذ الموازنة:

تعتبر مرحلة تنفيذ الموازنة العامة للدولة أهم مرحلة وأكثرها خطورة حيث تباشر الجهات المعنية بعقد النفقة وصرفها ودفعها إلى مستحقيها في الحدود القانونية وفقاً للاعتماد المخصص في الموازنة، وكذلك تبدأ عملية تحصيل الإيرادات، وتتم هذه الإجراءات وفق معايير وقواعد قانونية سواء حددها قانون الموازنة نفسه أو قوانين المالية الأخرى وتتولى وزارة المالية باعتبارها عضواً من أعضاء السلطة التنفيذية المهمة.

### رابعاً - مرحلة الرقابة على تنفيذ الموازنة:

تعتبر الرقابة إحدى الوظائف الأساسية التي تقوم بها أجهزة متعددة بغية التأكد من تحقيق النشاط المالي للدولة غاياته، حسبما تحدد في الموازنة العامة دون إسراف أو إخلال حفاظاً على حسن سير الإدارة الحكومية مالياً، وحفاظاً على الأموال العامة.

الفصل الثاني:

تأثير الجباية البترولية

على الموازنة العامة في الجزائر



### تمهيد:

تحتل الإيرادات الجبائية أهمية كبيرة في تمويل الميزانية العامة، وتعتبر أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية للدولة، بالإضافة إلى تحقيق جملة من أهم الأهداف في مختلف المجالات وانعكاساتها المؤثرة في مختلف الجوانب المالية والاقتصادية والسياسية. لذلك كان لابد للدولة الجزائرية محاولة رفع الحصيلة الإجمالية للإيرادات العامة من أجل تغطية النفقات العامة وزيادة كفاءتها الاقتصادية وتحويلها إلى الميزانية العامة، من هنا بدأ الاهتمام بالجبائية وكيفية رفع حصيلتها باعتبارها أهم المصادر التي تدعم إيرادات الدولة وتلبي حاجياتها، خاصة الجباية العادية ومساعي رفع نسبة مساهمتها في تمويل الميزانية العامة عن طريق جملة من الإصلاحات كان لها الأثر البالغ في رفع عدد المكلفين بالضريبة.

### المبحث الأول: دور الجباية البترولية في دعم الاقتصاد الوطني

لقد شهدت إيرادات الجباية العادية ضعفا في نسبة مساهمتها في تغطية نفقات التسيير بالمقارنة مع إيرادات الجباية البترولية وهو ما يؤكد العجز السنوي الذي تعرفه الميزانية وهو ما يؤدي بالدولة إلى الاتجاه لصندوق ضبط الإيرادات من أجل تغطية العجز.

### المطلب الأول: أهمية الجباية البترولية في تمويل الموازنة العامة

تمتاز الجباية البترولية بخاصية أساسية تتمثل في ضخامة حجمها وكوما المصدر الرئيسي لتمويل الموازنة العامة للدولة . إن ما يتميز به هيكل الإيرادات العامة في الجزائر هو اعتماده بشكل كبير على الموارد الجبائية وبالأخص الجباية البترولية التي أثرت كثيرا على بنية الإيرادات العامة، حيث لم تكن لغاية سنة 1971 تعد موردا أساسيا ملفتا للانتباه إذ كان حاصلها متواضعا نسبيا لم يتعدى 20 % من مجموع الموارد النهائية.

أما بعد ارتفاع أسعار النفط بداية السبعينيات اتضح جليا تبعية الموازنة العامة في الجزائر لما يمكن أن يحدث من تقلبات على الأسعار الدولية للمحروقات، بسبب ارتفاع نسبة الجباية البترولية إلى إجمالي الإيرادات العامة التي فاقت في بعض سنوات فترة الدراسة نسبة 60 %، وهذا معناه أكثر من نصف موارد الموازنة العامة تمول أساسا من الجباية البترولية .

فالملاحظ من بيانات الجدول الوارد في الملحق رقم (01-ص:70،69) هيمنة الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات العامة و كذا إجمالي الإيرادات الجبائية، فبعدما كانت إيرادات الجباية البترولية في بداية سنوات السبعينيات لا تشكل سوى 21.42 من

اجمالي الإيرادات العامة 24.77 من إجمالي الإيرادات الجبائية، شكلت مساهمتها قفزة نوعية بعد الطفرة النفطية الأولى سنة 1973 بتجاوزها حصة النصف من إجمالي الإيرادات العامة و الإيرادات الجبائية.

لكن انخفاض أسعار النفط ابتداء من سنة 1982 ساهم في تراجع مساهمة الحماية البترولية في إجمالي الإيرادات العامة و الإيرادات الجبائية، حيث تراجعت مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة بحوالي 8.35 سنة 1982 وبحوالي 9.52 في إجمالي الإيرادات العامة سنة 1986 حوالي 23.89 و 28.92 في إجمالي الإيرادات الجبائية، وذلك بسبب التراجع الرهيب الذي سجلته أسعار النفط خلال ذات السنة، وهو ما أثر سلبا على إجمالي الإيرادات العامة، حيث تراجعت بحوالي 16.16 مليار دج بين سني 1985 و 1986، وهو ما يثبت الدور الذي تلعبه الحماية البترولية في تغذية وتمويل الخزينة العمومية.<sup>1</sup>

ومع عودة ارتفاع أسعار النفط ابتداء من سنة 1989 انتعشت إيرادات الحماية البترولية، حيث انتقلت حصتها إلى إجمالي الإيرادات العامة من 28.92 % سنة 1986 إلى 41.35 % سنة 1989 وانتقلت مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة من 23.89 % سنة 1986 إلى 39.08 % سنة 1989 وهو ما انعكس إيجابا على إجمالي الإيرادات العامة حيث ارتفعت بحوالي 29.78 % خلال نفس الفترة عرفت نسبة مساهمة الحماية البترولية في تمويل الإيرادات العامة سوات التسعينيات ارتفاعا ملحوظا فاقت في معظم السنوات 50 %، حيث بلغت 39.05 % سنة 1990 وارتفعت إلى 57.93 % و 64.19 % سنتي 1991 و 1992، لتعرف تراجعا بنسبة

<sup>1</sup> شباب سيهام، تأثير تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة للدولة دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر، الفترة (1980-2016)، أطروحة لنيل دكتوراه، جامعة تلمسان، 2018/2019، ص: 186.

27.12 % سنة 1994 مقارنة بسنة 1992 وذلك بسبب تراجع أسعار النفط ( حيث سجلت 3.84 دولار للبرميل ما بين سنتي 1992 و 1994 )، إلا أنها عرفت ارتفاعا من سنة 1995، أين بلغت 32، 51 % لتصل إلى 52 57 % سنة 1997، لتعرف انخفاضا سنة 1998 بسبب الأزمة النفطية وتراجع أسعار النفط ( إلى 02.13 دولار للبرميل )، حيث بلغت هذه النسبة 652.15 %، في المقابل شهدت الحماية العادية خلال فترة التسعينات انخفاضا في مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة وكذا إجمالي الإيرادات الحالية مقارنة بنسبة مساهمة الجباية البترولية حيث تراوحت هذه النسبة ما بين 33.79 % سنة ( 1998 ) و 56.44 % ( سنة 1990 ) .

لقد أدت وفرة أسعار النفط مع بداية الألفية الثالثة إلى تعزيز مساهمة الجباية البترولية في تمويل الموازنة العامة ففي سنة 2000 بلغت نسبة مساهمة الجباية البترولية في تمويل الموازنة العامة 60.47 % وذلك عند مستوى 28.77 دولار لبرميل النفط، لتتراجع إلى 59.90 % سنة 2001 بسبب تراجع أسعار النفط وخلال الفترة ( 2003-2007 ) تراوحت نسبة مساهمة الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات الجبائية ما بين 57.99 % و 62.84 %، وما بين 53.13 % و 56.67 % في إجمالي الإيرادات العامة بالرغم من تحسن أسعار النفط خلال هذه الفترة بانتقالها من 28.73 دولار للبرميل سنة 2003 إلى 74.66 دولار للبرميل سنة 2007 .

وبالرغم من ارتفاع حاصل الجباية البترولية الإجمالية يعود السبب في بقاء مساهمة الجباية البترولية في تمويل موازنة الدولة في مستويات منخفضة خلال هذه الفترة إلى ارتفاع حصة الجباية البترولية الموجهة إلى صندوق ضبط الموارد، حيث من إجمالي حصيلة الجباية البترولية والمقدرة بـ 10464.36 مليار دج خلال الفترة ( 2003-2007 ) تم ضح 5978.14 مليار دج في صندوق ضبط الموارد، مقابل

4486.22 مليار دج ثم توجيهها إلى موازنة الدولة، وقد ساهم ارتفاع أسعار النفط سنة 2008 في ارتفاع مساهمة الحماية البترولية في إجمالي الإيرادات العامة للدولة وإجمالي الإيرادات الحالية، حيث بلغت هذه النسب 62.08 % و 66.90 % على التوالي، وهو ما ساهم في ارتفاع إجمالي الإيرادات العامة للموازنة حيث تمت بمعدل 87.26 % خلال الفترة ( 2003-2008 ) وقد شهدت الفترة (2009-2014) تراجعاً في سب مساهمة الحماية البترولية في إجمالي الإيرادات العامة، حيث بلغت سنة 2009 ما نسبته 62 60 % وذلك بسبب تراجع أسعار النفط، لتصل إلى 59.57 % سنة 2010 وتواصل انخفاضها إلى أن بلغت 40 37 % سنة 2014 .

وفي المقابل عرفت نسبة مساهمة الحماية العادية تطوراً ملحوظاً خلال ذات الفترة، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الحصيلة المالية للضريبة على الدخل الإجمالي - كون هذه الفترة شهدت تزايد القوة العاملة - وكذا الضريبة على أرباح الشركات، كون هاتين السريين تساهمين بنسبة 50 % في إجمالي الحماية العادية، وبذلك فقد انتقلت نسبة مساهمة الحماية العادية في إجمالي الإيرادات العامة من 71 30 % عام 2008 إلى 53.75 % عام 2014 لترتفع إلى 57 % خلال سنة 2016، وهذا تماشياً وتطبيقاً للسياسة إحلال الحماية العادية محل الحماية البترولية<sup>1</sup> .

وقد شهدت سنتي 2015 و 2016 تراجعاً كبيراً في نسبة مساهمة الحماية البترولية في إجمالي الإيرادات العامة حيث انخفضت إلى 34.79 % سنة 2015 وإلى 35.44 % سنة 2016، وهي النسبة التي لم تصل إليها منذ سنوات التسعينات، وذلك بسبب الانخفاض الكبير الذي عرفته أسعار النفط، وهو ما أثر سلباً على إجمالي

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص: 187 .

الإيرادات العامة، إذ تراجعت إلى 4952.9 مليار دج سنة 2015 وبقي هذا الانخفاض متواصلا إلى غاية سنة 2014 وعها 4747.3 مليار دج .

مما سبق يتضح لنا أهمية الحماية البترولية في تمويل الموازنة العامة في الجزائر، حيث تشكل مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة نا عالية وهو ما يجعل إجمالي الإيرادات العامة رهينة للتقلبات التي تطرأ على الحصيلة المالية للجباية البترولية المتأثرة بدورها بتقلبات أسعار النفط، في المقابل لحد الجباية العادية وبالرغم من أنها تشكل مصدر هام في موازنة الدولة إلى أن مساهمتها تبقى ضعيفة مقارنة بنظيرتها الجباية البترولية وذلك بالرغم من الإصلاحات الجمالية التي اتخذها الحكومة منذ سنة 1991 سعيا منها لتنويع وتأمين الإيرادات العمومية خارج المحروقات، هذا ما يدفعنا للقول أن مالية الدولة أصبحت تابعة بشكل كبير المتغيرات خارجية فرقية وغير مستقرة وهذا بالرغم من التحسن الظرفي في مساهمة الحماية العادية في إجمالي الإيرادات التي تحاورت 50 % منذ 2014.

### المطلب الثاني: علاقة الجباية البترولية ببعض المتغيرات الاقتصادية

إن العجز المستمر الذي لحق بالموازنة العامة للدولة بسبب تراجع إيرادات الحماية البترولية باعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصاد ربيعي يعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات مما أدى ذلك إلى تفاقم المديونية و معدل التضخم وكذا البطالة.

### الفرع الأول - أثر الجباية البترولية على المديونية

بعد الاستقلال مباشرة اعتمدت الجزائر نموذجا للتنمية يعطي الأولوية للصناعات الثقيلة و حصلت الجزائر خلال 1974 على أول قرض من السوق الدولية لرؤوس

الأموال بالرغم من الصدمة البترولية إلا أن الجزائر جلبت زيادة معتبرة من المداخل بالعملة الصعبة و خلال المخطط الرباعي الثاني حددت أسعار جديدة للنفط الخام و تولد عن هذه الصدمة البترولية سيولة مالية معتبرة مودعة في البنوك الأوروبية و التي لم يتم استغلالها، و لان الاقتصاد الجزائري موجه نحو الاستثمار، ذلك يتطلب منه استيراد سلع التجهيزات بسبب نقص التكنولوجيا وضعف المستوى العام للتنمية و هنا وجدت الجزائر عراقيل نقص التمويل، هذا أدى بالسلطات الجزائرية إلى الاقتراض من الخارج لتمويل الاستثمارات للنهوض بالتنمية<sup>1</sup>.

فالأوضاع الاقتصادية المتأزمة آنذاك، جعلت من الحكومة الجزائرية أن تقوم بالاقتراض لمبالغ مالية كبيرة و بشروط مجحفة فقد بلغ الدين الخارجي 20.64 مليار دولار سنة 1986 ليرتفع الى 24.75 مليار دولار سنة 1988، وقد وصل الى 28.38 مليار دولار سنة 1990<sup>2</sup>.

تمثل الديون الطويلة والمتوسطة الأجل المصدرة بعملات غير الدولار الموضحة في الجدول الوراد في الملحق رقم:02، ص:71) أكثر من 50 من مجموع الديون مما يجعل الجزائر حساسة تجاه تقلبات قيمة الدولار إذ أن تخفيض قيمة الدولار بين سنة 1986 و 1989 أدت الى قيمة الديون الخارجية الجزائرية المصدرة بالعملات الأخرى (خسائر الصرف ) علما أن الدولار هو العملة الرئيسية لفوترة الصادرات الجزائرية .

وعلى الرغم من قيام الجزائر بإعادة جدولة ديونها سنة 1994. إلا أن الدين الخارجي استمر في الارتفاع ليبلغ ذروته سنة 1996 حوالي 33.65 مليار دولار بعدما

<sup>1</sup> \_قنادرة جميلة ، الحماية البترولية في الجزائر ، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2011/

2010 ص 40 .

<sup>2</sup> أنظر الجدول الوراد في الملحق (رقم 02، ص:71).

25.72 مليار دولار سنة 1993 و ذلك بسبب حصول الجزائر على تمويلات جديدة من الخارج .

و ابتداء من سنة 1997 انخفض الدين الخارجي الى 31.22 مليار دولار سنة 1998 و الى 28.32 مليار دولار سنة 1999 . و في سنة 2000 بلغ الدين الخارجي قيمة 25.26 مليار دولار و انخفض الى 22.64 مليار دولار سنة 2002 بسبب تحسن الوضعية المالية للبلاد الناجمة عن ارتفاع اسعار البترول<sup>1</sup>.

لقد بلغ الدين الخارجي قيمة 5.573 مليار دولار نهاية عام 2007، حيث قدرت الديون الطويلة و المتوسطة المدى ب 4,889 مليار دولار بنسبة 87.7% من الديون الاجمالية ، بينما قدرت الديون قصيرة المدى ب 684 مليون دولار بة 12.3 % و قد قرر رئيس الجمهورية آنذاك العام 2005 وقف الاستدانة من الخارج والسداد المسبق لكامل الديون الخارجية بفضل مداخل الجباية البترولية المتزايدة . حيث كشف محافظ بنك الجزائر أنه تم تسديد دفعة واحدة و بصورة مسبقة باتفاق مع الدول الدائمة بحوالي 12.87 مليار دولار من الديون عام 2006 .

### الفرع الثاني - أثر الجباية البترولية على التضخم

انطلاقا من منتصف الثمانينيات بدأت الموازنة العامة تعرف عجزا ، بسبب انخفاض الجباية البترولية (أزمة 1986)، مما أدى الى عدم كفاية الموارد الكلية للميزانية الى تغطية كامل الحاجيات الوطنية، ولهذا تم اللجوء إلى التمويل التضخمي المتمثل في الإصدار النقدي الجديد من طرف البنك المركزي الجباية. ونتيجة لانخفاض الجباية البترولية واحتياطات الصرف، تم تقليص حجم الاستثمارات

<sup>1</sup> أنظر الجدول الوارد في الملحق رقم 03، ص: 72 .



المخططة، و بدأت السوق الوطنية تعرف اضطرابات جدية تمثلت في الوضع الحاد لتضخم الأسعار التي ارتفعت في المواد الغذائية و هذا يدل على حالة ندرة المنتجات و هي وليدة عجز الانتاج . فقد انتقل معدل التضخم من 8.2 % سنة 1984 الى 12.4 % سنة 1988 و 13.8 % سنة 1992.

بعد سنة 1993 واصلت معدلات التضخم ارتفاعها ، حيث قدرت ب 29 % و 29.8 % خلال سنتي 1994 و 1995 على التوالي بعد ان كان 20.5 % سنة 1993 ، وقد تراجع سنتي و1996 و1997 حيث بلغ 18.7 % و 5.7 % على التوالي ، ثم وصل الى 2.64 % سنة 1999 و 0.34 % سنة 2000، و يرجع ذلك الى الصرامة الكبيرة في إدارة الطلب و ذلك بتخفيض حجم الطلب الكلي وعودة أسعار البترول للارتفاع من جديد<sup>1</sup>.

ففي الفترة 2006-2009 عرف معدل التضخم ارتفاع مستمرا حيث قدر ب 4.3 سنة 2008 بعدما كان 2.5 سنة 2006 و هذا بسبب اثار الأزمة العالمية لسنة 2008 حيث انخفضت مداخيل الجباية البترولية . وهو ما توضحه معطيات الجدول الوارد في الملحق رقم (04، ص:72).

### الفرع الثالث : أثر الجباية البترولية على البطالة

إن المعدلات المرتفعة للإستثمارات المحققة خلال الفترة 1967-1978 - نتج عنها انخفاض في معدلات البطالة، فقدرت نسبة التشغيل ب 4.4 في السنة، أي ما يعادل 110000 منصب شغل جديد سنويا في جميع القطاعات .

<sup>1</sup> أنظر الجدول الوارد في الملحق رقم 04، ص: 72 .

ومن خلال بيانات الجدول الوارد في الملحق رقم (05، ص:73) نلاحظ ان معدلات البطالة عرفت انخفاضاً مستمراً خلال الفترة 2004-2007 حيث انتقل المعدل من 23.70 سنة 2003 إلى 11.80 سنة 2007 و هذا ناجم عن فترة الرخاء المالي التي عرفتھا الاقتصاد الجزائري و التي كان بسبب ارتفاع أسعار البترول و بالتالي ارتفاع الحماية البترولية باعتبارھا تتأثر بأسعار البترول.

#### الفرع الربع - أثر تقلبات أسعار البترول على الموازنة العامة

يرتبط تطور حصيلة الحماية البترولية بتغير أسعار البترول في الأسواق العالمية، وهذا ما أثبتته معطيات الفترة الممتدة ما بين 2009-2017 الموضحة في الجدول الوارد في الملحق (رقم:09، ص: 78 )

من الملاحظ من بيانات الجدول الوارد في الملحق (رقم:09، ص: 78 ) أن الطبيعة غير المستقرة لإيرادات الحماية البترولية وارتباطها الكبير بتقلبات أسعار البترول خلال فترة الدراسة ( 2009-2017 ) و كما نلاحظ مايلي :

فقد عرفت سنة 2009 انخفاض في أسعار البترول إلى حدود 62.3 دولار للبرميل وذلك بسبب الأزمة المالية التي شهدھا العالم مما كان له الأثر الواضح على إيرادات الحماية البترولية وعلى الإيرادات الكلية بصفة عامة، إلا أن صندوق ضبط الإيرادات لعب دورا هاما في تجاوز الآثار السلبية لهذا الانخفاض في أسعار البترول باستغلال الفوائض المالية المحققة قبل سنة 2008 .

- سجل رصيد الموازنة للدولة عجز مستمر من سنة لأخرى حيث سجل في السنوات 2011 و 2012 و 2015 أكبر رصيد موازنة سالب قدر بنسبة 150.78 % .  
165,21 % . 173.54 % على التوالي وهذا نتيجة لارتفاع نفقات التسيير بشكل

واضح وكبير وإضافة إلى التراجع الحاد في إيرادات الصادرات النفطية بسبب انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية .

- عادت أسعار البترول للانتعاش مرة أخرى ووصلت إلى مستويات قياسية مع بداية سنة 2011 إلى غاية 2013 بتخطيها عتبة 100 دولار للبرميل حيث عرفت الإيرادات منحنى تصاعديا.

-شهد سوق النفط انخفاض حاد ومفاجئ في أسعار البترول في السداسي الثاني من سنة 2014، ليصل في سنة 2015 سعر البترول 53.1 دولار للبرميل والذي يعد أكبر إنخفاض شهدته الأسعار منذ انهيارها عام 2008، ونلاحظ تراجع طفيف في رصيد الموازنة سنة 2016 والذي قدر بـ 134.59 % نتيجة شروع الدولة في اعتماد ترشيد الإنفاق الحكومي كآلية لتخفيف الضغط على الموازنة العامة<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> خليفي سمية و زميلتها، نفس المرجع السابق، ص: 382.

### المبحث الثاني: مساهمة الجباية البترولية في موازنة الدولة

تلعب الموازنة العامة دور مهم وأساسي في تسيير المصالح العمومية، فمن خلالها يتم تقدير كل من النفقات والإيرادات السنوية لتنفيذ المخططات السنوية، ويتم تمويل ميزانية الدولة بالجباية العادية والجباية البترولية، ولهذه الأخيرة وزن هام حيث تعتبر هذه من أهم المصادر التي تعتمد عليها الدولة في تمويل خزينتها.

#### المطلب الأول : الجباية البترولية وإيرادات الدولة

عرفت الجباية البترولية خلال فترة 2004-2007 شبه استقرار فكانت تمثل أكثر من 50 % من إيرادات الموازنة العامة على عكس الجباية العادية لتتخفص إلى معدل 50 % في سنة 2008 بسبب الأزمة التي وقعت لكنها عادت لترتفع من جديد فقد بلغت 58 % و 59 % في سنتي 2009 و 2010 على التوالي لتستمر على هذا الحال في ارتفاع، لكن في السداسي الثاني لسنة 2014 شهدت انخفاض كبير أدى بالحكومة الجزائرية للتصريح بتبني سياسة التقشف من خلال تقليص نفقات التسيير.

إن أهمية الجباية البترولية تكمن في أهمية المداخيل التي تحققها هذه الأخيرة بالنسبة إلى إجمالي المداخيل الأخرى .

من خلال بيانات الجدول الوارد في الملحق رقم(08،ص: 76) نستنتج أنه ورغم كل الإصلاحات الجبائية لا تزال إيرادات الدولة رهينة الجباية البترولية التي تبقى موردا غير مستقر لإرتباطه بعدة عوامل متقلبة منها<sup>1</sup> :

<sup>1</sup> شتوان عفاف، الجباية البترولية و اثرها على ميزانية الدولة، دراسة تحليلية ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت، 2014/2015. ص: 59.

- ✓ سعر صرف الدينار الجزائري الذي هو في تدهور مستمر و السؤال الذي يبقى مطروحا هنا هل سبب هذا التدهور سبب اقتصادي أو سياسي .
- ✓ أسعار الخام على المستوى الدولي .
- ✓ الطلب على المحروقات على المستوى الدولي و ارتباطه بالظروف المناخية .
- ✓ الطلب المحلي على النفط .

أن للجباية البترولية وزن لا يستهان به في الميزانية العامة للدولة، و منه نستنتج أنه أي تغير في إيرادات الجباية البترولية له تأثير على حجم إيرادات الميزانية العامة فالعلاقة طردية بين الجباية البترولية و الإيرادات العامة .

#### المطلب الثالث: مساهمة الجباية البترولية في تمويل عجز الموازنة

يعد صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر من الحسابات الخاصة للخزينة العمومية وفقا لما ورد في المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000، الذي نص على فتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الوارد، على أن يقيد في هذا الحساب في باب الإيرادات:

- فوائض القيم الاجمالية الناتجة عن مستوى أعلى الأسعار المحروقات على تلك المتوقعة في قانون المالية .

- كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بتسيير الصندوق .

وقد تم اعتماد تعديل الأسس والقواعد الخاصة بالصندوق، وذلك من خلال القانون رقم 03-22 المتضمن قانون المالية لسنة 2004، حيث نصت المادة 66 على تعديل المادة 10 المذكورة سالفا في جانب الإيرادات بإضافة تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير المديونية الخارجية بالإضافة إلى مصادر الإيرادات السابقة. والجدول الوارد في الملحق رقم (10، ص: 79) يوضح وضعية صندوق ضبط الإيرادات ومساهمته في تمويل عجز الموازنة.

أن موارد صندوق ضبط الإيرادات عرفت تقلبات كبيرة في الأونة الأخيرة متأثرة بتغيرات أسعار البترول، فتزايدت الإيرادات المحولة لصندوق ضبط الموارد بسبب الارتفاع الملحوظ الذي شهدته أسعار البترول خلال الفترة 2009-2012 إذ قدرت أعلى قيمة لها بـ 2535309 مليون دج سنة 2012<sup>1</sup>.

- تأكل موارد صندوق ضبط الإيرادات بسبب العجز الحاصل سنتي 2015 و 2016 على التوالي نتيجة أزمة سنة 2014 إذ لجأت الحكومة إلى هذا الصندوق لتغطية العجز، فتطور حجم الاقتطاعات من الصندوق لتمويل عجز الميزانية، والتي انتقلت من مبلغ 164282 مليون دج سنة 2009 إلى أعلى مستوى لها والذي قدر بـ 2965672 مليون دج سنة 2014 وهذا راجع إلى ارتفاع حجم النفقات العمومية والمتمثلة في الانفاق الرأسمالي والاستثمارات القاعدية، بالإضافة إلى ارتفاع فاتورة الواردات و المبرمجة في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي ( 2010-2014 ) والمتزامن مع ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية بحيث بلغ سعر البرميل في النصف الأول من سنة 2014 مبلغ 140 دولار .

<sup>1</sup> أنظر الجدول الوارد في الملحق رقم 10، ص: 79 .

- تشير معطيات الجدول الوارد في الملحق (رقم:12،ص: 81 ) إلى بقاء قيمة مساهمة صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الموازنة مرتفعة سنة 2015 بمبلغ قدره 2886505 مليون دج .

- بدأت هذه مساهمة بالانخفاض تدريجيا سنتي 2016 و 2017 حيث بلغ مقدارها بـ 1387938 مليون دج و 784458 مليون دج على التوالي بسبب الانخفاض الحاصل في أسعار المحروقات واعتماد الدولة على السياسة المالية التي انتهجتها تمثلت في سياسة التقشف القائمة على إيقاف بعد مشاريع المبرمجة ومحاولة توسيع الإيرادات خارج الجباية البترولية لتقليص عجز الموازنة العامة للدولة .

وكننتيجة عامة يمكن القول أنه بالرغم من تآكل احتياطات صندوق ضبط الايرادات إلا أنه ساهم في تمويل عجز الخزينة خلال هذه الفترة .

### المبحث الثالث: أدوات تسيير واستغلال إيرادات الجباية البترولية

تتميز السياسة الجبائية في الجزائر بتصاعد حجم الحصيلة الجبائية من خلال زيادة معدل نمو مردودية الاقطاعات الجبائية، ويرجع ذلك إلى التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر خلال السنوات السابقة. وقد أولت الدولة الإيرادات الجبائية مكانة هامة في الإيرادات العامة للميزانية.

#### المطلب الأول: علاقة إيرادات الجباية البترولية بنفقات التجهيز

تميزت السياسة الانفاقية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، بتزايد معدل الإنفاق حيث يرتبط نمو هذا الأخير وتصاعد معدلاته بالتطورات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر وتسطيرها لبرامج التنمية قصد النهوض بالاقتصاد الوطني، ومدى ارتباط هذه النفقات بإيرادات الجباية البترولية في تغطيتها. والجدول الوارد في الملحق رقم (10، ص: 79) يوضح علاقة إيرادات الجباية البترولية بنفقات التجهيز: (الوحدة ألف دينار جزائري والرقم القياسي محسوب على أساس سنة 2009 كسنة أساس)

تعتبر ميزانية التجهيز عن تلك النفقات التي تخصصها الدولة للاستثمارات المنتجة كالمصانع والاستثمارات الأخرى، ومنذ تأميم المحروقات كل الإيرادات البترولية تمول ميزانية التجهيز ومن خلال بيانات الجدول الوارد في الملحق رقم (10 و 11) نلاحظ مايلي:<sup>1</sup>

- التطور النسبي في نفقات التجهيز من سنة 2009 إلى غاية 2011 من جهة ومن جهة أخرى يقابلها ارتفاع إيرادات الجباية البترولية، حيث بلغت هذه النفقات سنة

<sup>1</sup> خليفي سمية وزميلتها، نفس المرجع السابق، ص: 3800.



2011 نسبة 122.57 % هذا بين لنا محاولة الدولة الجزائرية توسيع قدراتها الإنتاجية من خلال مخططاتها التنموية وخصوصة المؤسسات العمومية، لتمكينها من تنفيذ الإصلاحات التي مست القطاعات الحساسة كالقطاع البناني والمصرفي .

- انخفضت هذه النفقات تدريجيا في سنتي 2012 و 2013 وقابله إنخفاض إيرادات الجباية البترولية .

- وبلغت أعلى نسبة لنفقات التجهيز سنة 2015 بنسبة 149.58 % .

- انخفاض نفقات التجهيز تدريجيا إلى غاية 2017 حيث بلغت نسبتها 88.21 % وذلك بسبب الإجراءات التي قامت بها الدولة الجزائرية نتيجة إنخفاض إيرادات الجباية البترولية بسبب انخفاض أسعار البترول ومن خلال إعادة تقييم المشاريع الكبرى التي استهلكت مبالغ مالية ضخمة وتجميد بعض المشاريع التي لم تنجز بعد . رغم التطور الجزئي في نفقات التجهيز إلا أنها مازالت تغطي كليا بإيرادات الجباية البترولية، وأي إنخفاض في هذه الإيرادات من شأنه أن يؤثر سلبا على ميزانية التجهيز والذي يتبعه كذلك إنخفاض في معدلات الاستثمارات.

### المطلب الثاني: مساهمة الجباية البترولية في تمويل صندوق ضبط الإيرادات

حققت الجزائر مداخل كبرى في الجباية البترولية جراء الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط منذ بداية الألفية الثالثة، ثم على إثرها إنشاء صندوق ضبط الإيرادات في سنة 2000 كأداة لامتناس فائض إيرادات الجباية البترولية واستغلاله في تمويل العجز الذي قد تقع فيه الموازنة العامة للدولة مستقبلا، هذا وتختلف المبالغ الموجهة لتمويل هذا الصندوق من سنة إلى أخرى وذلك حسب العوائد التي تحققها الجباية

البترولية فكلما ارتفعت حصيلة الجباية البترولية ارتفع معها المبلغ الموجه لصندوق ضبط الإيرادات والعكس يحدث لما تنخفض الجباية البترولية.

ومن خلال بيانات الجدول الوارد في الملحق رقم ( 12،ص:81) نلاحظ التطور الكبير الذي عرفه تمويل صندوق ضبط الإيرادات منذ إنشائه إلى غاية سنة 2016، فقد عرفت سنتي 2001 و2002 انخفاضا في فائض الجباية البترولية المحول للصندوق بسبب انخفاض أسعار البترول التي عرفت السوق في هاتين السنتين بالإضافة الى إعداد الميزانية العامة على أساس سعر مرجعي قدر بـ 22 دولارا للبرميل في سنة 2002 بدلا من 19 دولار.

ليشهد بعد ذلك انتعاشا كبيرا في رصيده ابتداء من سنة 2003 الى سنة 2008 نظرا لارتفاع إيرادات الجباية البترولية التي بلغت في سنة 2008 قيمة 4003.6 مليار دينار حققت من خلاله فائض قدر بـ 2288.2 مليار دينار وجه للصندوق، و بسبب انخفاض أسعار البترول في سنة 2009 فقد انخفضت إيرادات الجباية البترولية مما انعكس على الموارد التي حولت إلى الصندوق حيث بلغت قيمتها 400.7 مليار دينار فقط. أما الفترة الممتدة من سنة 2010 الى غاية 2012 فقد حقق فيها صندوق ضبط الإيرادات تراكمات للصندوق الى 2535.3 مليار دينار وهو أكبر فائض ثم توجيهه للصندوق منذ إنشائه. لكن سرعان ما اتجهت موارده نحو الانخفاض ابتداء من سنة 2013 واستمرار هذا الانخفاض حتى سنة 2016 أين وصلت قيمتها الى 552.2 و 98.5 مليار دينار سنتي 2015 و 2016 على التوالي كنتيجة لانخفاض فائض الجباية البترولية المحولة للصندوق نتيجة الانخفاض المستمر في أسعار البترول.

الخاتمة

## الخاتمة:

من خلال ما استعرضناه سابقا يتبين لنا مدى أهمية الجباية البترولية ومكانتها في الإقتصاد الوطني ، كونها المحرك الرئيسي له والممول الرئيسي للميزانية العامة للدولة، وذلك لسيطرتها على جل الإيرادات من جهة و الإعتماد عليها بشكل أساسي في تغطية النفقات العامة للميزانية من جهة أخرى. ويظهر ذلك جليا من خلال العلاقة الطردية الموجودة بين تطور رصيد الميزانية العامة للدولة و تطور إيرادات الجباية البترولية المرتبطة بدورها بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، والتي أثبتت إرتباط مستديم بين الجباية البترولية والإيرادات الكلية للميزانية العامة بنسبة تفوق 50% من هذه الإيرادات، وخاصة على مستوى السنوات الاخيرة .

كما توصلنا من خلال هذه الدراسة أن الحصيلة المالية للجباية البترولية في الجزائر تتميز بخاصية الاستقرار وذلك نظرا لارتباطها بمتغيرات خارجية متعلقة بسوق النفط العالمية لاسيما أسعار النفط، وهو ما يجعل مسار تطورها يتبع في غالب الأحيان التطورات التي تشهدها أسعار النفط في السوق الدولية .فخلال فترة الثمانينيات التي شهدت أزمة نفطية حادة سنة 1986 بلغ متوسط معدل نمو الجباية البترولية % 12، أما في فترة التسعينيات فقد عرفت الجباية البترولية تقلبات من سنة لأخرى أين عرفت هذه الفترة أزمة نفطية سنة 1998 ، ولهذا فقد بلغ متوسط معدل النمو لنفس الفترة ما نسبته

35.85%، ومع دخول الألفية الجديدة وارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية ارتفعت الحصيلة المالية للجباية البترولية وهو ما سمح للحكومة بتطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي وكذا إنشاء صندوق ضبط الإيرادات.

وعموما يمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة في النقاط التالية:

- الاقتصاد الجزائري هو إقتصاد هش و ريعي.
- تعتمد الحكومة على حصيلة الجباية البترولية بشكل أساسي في تغطية نفقاتها العامة ، مما جعل مسار هذه النفقات عرضة للتقلبات أسعار البترول ، حيث تستغل الدولة حالة ارتفاع هذه الأسعار في تبني سياسة الانفاق الحكومي.
- عرفت الجباية البترولية في الجزائر تطورات عديدة و هذا راجع إلى تغير القوانين و التشريعات المنظمة لقطاع المحروقات، ما انعكس إيجابيا على حجم الإيرادات.
- إن الاستناد الى مبادئ الحكم الراشد في تسيير الجباية البترولية خاصة في جانب الإيرادات العامة.
- وجود علاقة طردية بين تقلبات أسعار النفط وصيد الموازنة العامة على المدى الطويل وذلك من خلال علاقة أسعار النفط بالإيرادات العامة عن طريق الجباية البترولية، بحيث ارتفاع أسعار النفط ب 1% يؤدي إلى توجه رصيد الموازنة العامة نحو الموجب بنسبة 0.67 .

## توصيات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال دراستنا هذه، فإننا نقترح مجموعة من التوصيات نوجزها في مايلي:

- إن التسيير العقلاني للثروة النفطية تسمح باستغلال نك الثروة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية و الخروج من تبعية القطاع الواحد.

- تنوع مصادر إيرادات الموازنة العامة عن طريق توسيع حصيله الإيرادات الضريبية، سوف يؤدي إلى تقليل من خطر تعرض الموازنة العامة للصدمات الخارجية الناتجة عن تقلب أسعار المحروقات، و هذا ما يتطلب رفع كفاءة وفعالية النظام الضريبي الجزائري من خلال تطوير الإدار الضريبية ووضع آلية لمحاربة التهرب و الغش الجبائي. كما أن التقليل من الاعفاءات و الامتيازات الجبائية الممنوحة خلال كل سنة مالية سيؤدي إلى زيادة حصيله الإيرادات الضريبية.

- يجب على الدولة أن تشجع الاستثمار خارج قطاع المحروقات وتشجيع الأنشطة الإنتاجية الأخرى بهدف تحقيق التكامل الاقتصادي والاقتصادي والاهتمام بالقطاع الزراعي و الصناعات الصغيرة و المتوسطة و الخدمات وقطاع الاتصال و التكنولوجيا الحديثة و كذا القطاع السياحي لما تزخر به الجزائر من موارد وثروات عديدة.

- محاولة الاستفادة القصوى من إيرادات الجباية البترولية خاصة خلال الفترة القادمة نظرا لثبات أسعار البترول على المدى القصير والمتوسط، والفارق الكبير بين الأسعار الحقيقية و السعر المرجعي لميزانية الدولة.

- وجوب ترشيد النفقات العامة ورفع كفاءتها من خلال محاربة كل أشكال الاستخدام غير الصحيح للأموال النفطية و الهدر الناجم عنها خاصة عند ارتفاع أسعار البترول.

## قائمة الملاحق

الملحق رقم 01 : يوضح تطور مساهمة الجباية البترولية في تمويل الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)

الجبائية العادية لنفقات التسيير (%)	الجبائية العادية (مليار دج)	الجبائية البترولية لنفقات التجهيز (%)	الجبائية البترولية لنفقات التسيير (%)	الجبائية البترولية لإجمالي النفقات (%)	نفقات التجهيز (مليار دج)	نفقات التسيير (مليار دج)	إجمالي النفقات العامة (مليار دج)	الجبائية البترولية الموازنة (مليار دج)	السنوات
76.02	20.36	218.64	140.58	85.54	17.227	26.789	44.016	37.65	1980
75.38	25.76	217.27	148.97	88.37	23.450	34.205	57.655	50.95	1981
73.67	27.99	120.35	109.10	57.21	34.449	37.996	72.445	41.45	1982
84.36	37.45	93.27	84.95	44.45	40.434	44.391	84.825	37.71	1983
93.41	46.96	106.09	87.20	47.86	41.326	50.272	91.598	43.84	1984
85.96	46.99	103.54	85.58	47.73	45.181	54.660	99.841	46.78	1985
86.09	52.65	52.70	35.04	21.04	40.663	61.154	101.817	21.43	1986
91.29	58.21	50.90	32.10	19.68	40.216	63.761	103.977	20.47	1987
76.24	58.10	55.35	31.60	20.11	43.500	76.200	119.700	24.08	1988
80.42	64.50	102.68	56.72	36.53	44.300	80.200	124.500	45.49	1989
88.20	81.50	98.93	61.04	37.75	57.01	92.40	149.412	56.40	1990
58.82	91.00	168.76	93.92	60.34	86.10	154.70	240.800	145.30	1991
44.07	109.00	138.46	83.70	52.17	149.50	247.30	396.800	207.00	1992
42.12	129.50	96.80	63.69	38.42	200.00	303.95	503.950	193.60	1993
48.41	172.30	86.04	62.32	36.14	257.80	355.90	613.700	221.80	1994
53.99	236.50	101.38	68.73	40.96	296.90	437.97	734.875	301.00	1995
54.05	295.70	135.97	74.97	48.33	301.60	547.00	848.600	410.10	1996
48.24	320.70	180.11	76.27	53.58	281.50	664.71	946.217	207.00	1997
46.03	350.00	175.32	60.50	44.98	262.37	760.32	1022.696	460.00	1998
46.48	380.10	170.89	58.70	43.69	280.88	817.69	1098.576	480.00	1999
45.86	380.75	208.09	86.74	61.22	346.01	830.08	1176.09	720.00	2000



## تابع للملحق رقم 01

السنوات	الجباية العادية (مليار دج)	الجباية العادية (مليار دج)	الجباية العادية (مليار دج)	الجباية العادية (مليار دج)	الجباية العادية (مليار دج)	الجباية العادية (مليار دج)	الجباية العادية (مليار دج)	الجباية العادية (مليار دج)	الجباية العادية (مليار دج)
2001	840.60	1452.36	948.76	503.60	57.88	88.60	166.92	415.84	43.82
2002	916.40	1602.34	1053.36	548.97	57.19	87.00	166.93	438.85	41.66
2003	836.06	1811.10	1141.68	669.42	46.16	73.23	124.89	494.38	43.30
2004	862.20	1920.00	1200.00	720.00	44.91	71.85	119.75	532.30	44.35
2005	899.00	2302.98	1255.27	1047.71	39.04	71.62	85.81	585.36	46.62
2006	916.00	3555.42	1439.54	2115.87	25.76	63.63	43.29	626.14	43.49
2007	973.00	3946.74	1652.69	2294.05	24.65	58.87	42.41	704.78	42.64
2008	1715.40	4882.19	2363.18	2519.00	35.14	72.59	68.10	848.60	35.90
2009	1927.00	5474.57	2661.25	2813.31	35.20	72.41	68.50	1014.60	38.10
2010	1835.80	6468.86	3445.99	3022.86	28.38	53.27	60.73	1068.50	31.00
2011	1529.40	8272.56	4291.18	3981.38	18.49	35.64	38.41	1473.50	34.33
2012	1519.04	7745.52	4925.11	2820.41	19.61	30.84	53.86	1651.74	33.35
2013	1615.90	6879.82	4335.61	2544.20	23.49	37.27	63.51	1831.40	42.24
2014	1577.73	7656.16	4714.45	2941.71	20.61	33.47	53.63	2267.50	48.09
2015	1722.94	8753.72	4972.27	3781.44	19.68	34.65	45.56	2616.37	52.61
2016	1682.55	7984.18	4807.33	3176.84	21.07	35.00	52.96	2722.68	56.63

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوانين المالية السنوية و التكميلية للفترة

(2016-1980)

الملحق رقم 02: يمثل فترة تطور الديون الخارجية في الفترة (1980-1990)

السنوات	الديون الخارجية
1980	17,86
1981	16,92
1982	15,77
1983	15,12
1984	14,26
1985	17,26
1986	20,64
1987	24,75
1988	25,07
1989	26,03
1990	28,38

الوحدة : مليار دولار

Source : indicateur de l'économie Algérienne 1980-2003, octobre2004, p :07

## الملحق رقم 03: تطور الدين الخارجي خلال الفترة 1993-2002 الوحدة

السنوات	الدين الخارجي
1993	25,72
1994	29,49
1995	31,57
1996	33,65
1997	31,22
1998	30,47
1999	28,32
2000	25,26
2001	22,57
2002	22,64
2003	23,35

:مليار دولار

Source : indicateur de l'économie Algérienne 1980-2003, octobre2004, p :09

الملحق رقم 04: معدلات التضخم خلال الفترة (1984-2000) الوحدة: %

السنوات	معدل التضخم
1984	8,2
1988	12,4
1989	15,9
1990	16,6
1992	31,8
1993	20,5
1994	29
1995	29,8
1996	18,7
1997	5,7
1998	5
1999	2,64
2000	0,34

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

الجدول رقم 05: معدلات التضخم خلال الفترة (2006-2009) الوحدة: %

السنة	معدل التضخم
2006	2.5
2007	3.8
2008	4.3
2009	4.2

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

## الملحق رقم 06: تطور البطالة خلال الفترة (2003-2007) الوحدة: %

السنة	2003	2004	2005	2006	2007
نسبة البطالة	23.7%	17.3%	15.3%	12.3%	11.8%

المصدر: شيببي عبد الرحمان و آخرون، الآثار الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر - دراسة تطبيقية - جامعة أبي بكر بلقايد.

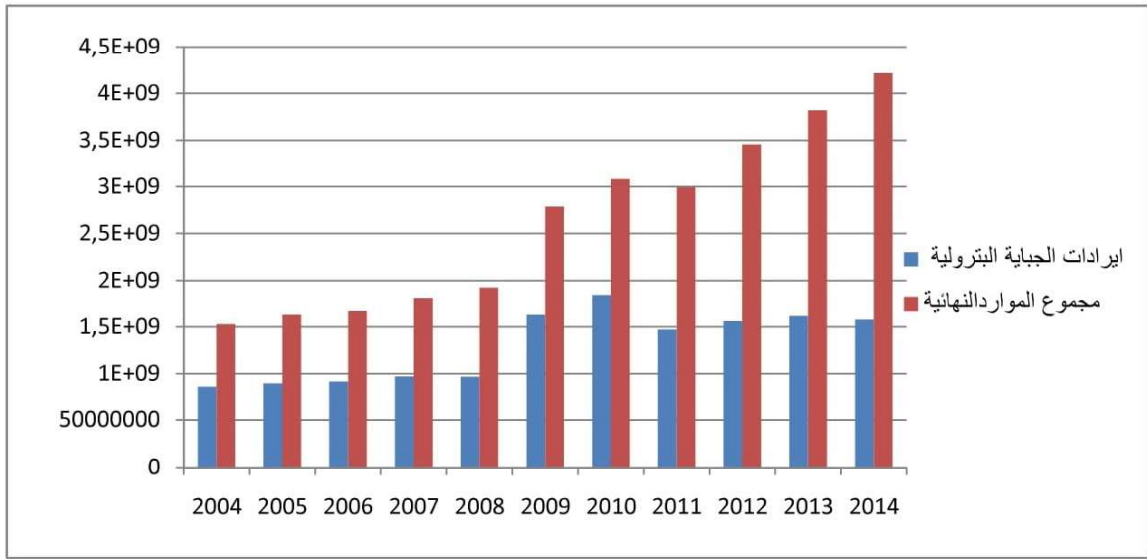
## الملحق رقم 07: تطور إيرادات الجباية البترولية في الميزانية العامة للدولة

السنوات	إيرادات الجباية البترولية	مجموع الموارد النهائية	النسبة %
2004	862200000	1528000000	56.42 %
2005	899000000	1629700000	55.16 %
2006	916000000	1667920000	54.91%
2007	973000000	1802616000	53.97%
2008	970200000	1924000000	50.42%
2009	1628500000	2786600000	58.44 %
2010	1835800000	3081500000	59.57 %
2011	1472000000	2992400000	49.20%
2012	1561600000	3455650000	45.18%
2013	1615900000	3820000000	42.30 %
2014	1577730000	4218180000	37.40%

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على قوانين المالية من سنة 2003 الى سنة 2014.

الملحق رقم 08: إيرادات الجباية البترولية بالنسبة للإيرادات العامة

المصدر: مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، الجباية البترولية و اثرها على ميزانية الدولة،



دراسة تحليلية، شتوان عفاف، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت، 2015/2014. ص: 59.

الملحق رقم 09: تطور الميزانية العامة للدولة خلال الفترة (2009-2017)  
(الوحدة: ألف دينار جزائري و الرقم القياسي محسوب على أساس سنة 2009 كسنة أساس)

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	السنوات
6883214	7984180	8858062	7656166	6879820	7428666	6618426	5860860	5191458	مجموع النفقات العامة
132,59	153,79	170,63	147,48	132,52	143,09	127,49	112,89	100,00	ر ق لمجموع النفقات العامة %
5635514	4747430	4684650	4218180	3820000	3455650	2992400	3081500	2786600	مجموع الإيرادات العامة
202,24	170,37	168,11	151,37	137,08	124,01	107,39	110,58	100,00	ر ق لمجموع الإيرادات العامة %
1247700-	3236750-	4173412-	3437986-	3059820-	3973016-	3626026-	2779360-	2404858-	التوازن العام
51,88	134,59	173,54	142,96	127,23	165,21	150,78	115,57	100,00	ر ق للتوازن العام %
54,1	45	53,1	100,2	109,5	111	112,9	80,2	62,3	اسعار البترول (الدولار/الدرهميل)
86,84	72,23	85,23	160,83	175,76	178,17	181,22	128,73	100,00	ر ق لاسعار البترول %

المصدر: موقع وزارة المالية الجزائرية <http://www.mf.gov.dz> وتقارير بنك الجزائر (بتصرف من الباحثين)



الملحق رقم 09: وضعية الميزانية العامة للدولة خلال الفترة (2009-2017)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجباية البترولية المقدره في قانون المالية	1927000	1501700	1529400	1519040	1615900	1577730	1722940	1682550	2126987
الجباية البترولية المحصلة الفعلية	2327675	2820010	3829720	4054349	3678131	3388050	2275132	1781100	2126987
فائض قيمة الجباية البترولية	400675	1318310	2300320	2535309	2062231	1810320	552192	98550	0
التوازن العام	-2404858	-2779360	-3626026	-3973016	-3059820	-3437986	-4173412	-3236750	-1247700
تمويلعجزالميزانية	364282	791938	1761455	2283260	2132471	2965672	2886505	1387938	784458

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للتقدير و السياسات في : hpp :

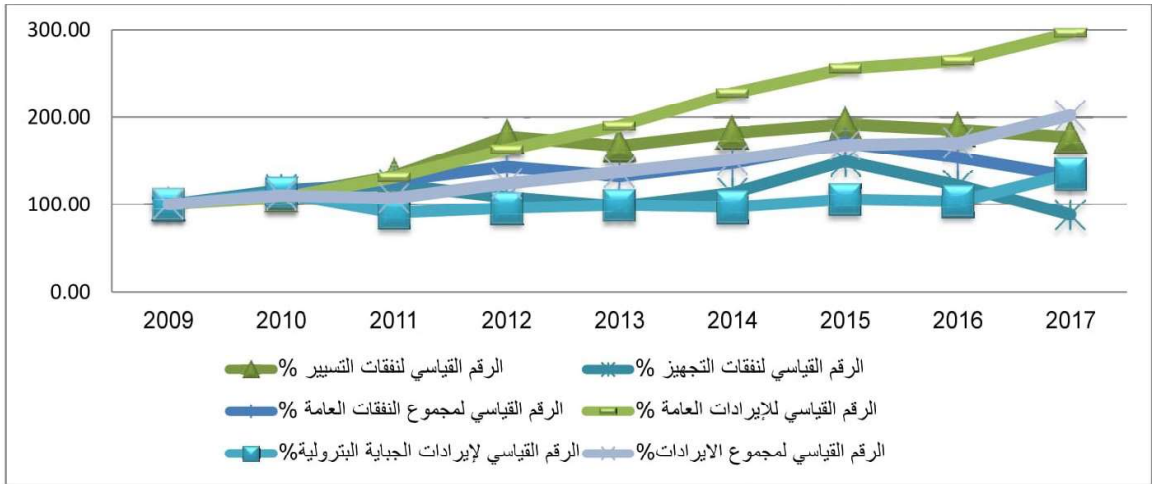
[www.dgpp-mf.gov.dz](http://www.dgpp-mf.gov.dz)

## الملحق رقم 10: الرقم القياسي لعناصر الميزانية خلال الفترة (2009-2017)

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	السنوات
4591841	4807332	4972278	4714452	4335614	4608250	3434306	2837999	2593471	نفقات التسيير
177,05	185,36	191,72	181,78	167,17	177,69	132,42	109,43	100,00	ر قل نفقات التسيير %
2291373	3176848	3885784	2941714	2544206	2820416	3184120	3022861	2597717	نفقات التجهيز
88,21	122,29	149,58	113,24	97,94	108,57	122,57	116,37	100,00	ر قل نفقات التجهيز %
6883214	7984180	8858062	7656166	6879820	7428666	6618426	5860860	5191458	مجموع النفقات العامة
132,59	153,79	170,63	147,48	132,52	143,09	127,49	112,89	100,00	ر قل مجموع النفقات العامة %
3435394	3064880	2961710	2640450	2204100	1894045	1520000	1245700	1158100	الإيرادات العامة
296,64	264,65	255,74	228,00	190,32	163,55	131,25	107,56	100,00	ر قل لإيرادات العامة %
2200120	1682550	1722940	1577730	1615900	1561600	1472400	1835800	1628500	إيرادات الجباية البتروولية
135,10	103,32	105,80	96,88	99,23	95,89	90,41	112,73	100,00	ر قل إيرادات الجباية البتروولية %
5635514	4747430	4684650	4218180	3820000	3455650	2992400	3081500	2786600	مجموع الإيرادات
202,24	170,37	168,11	151,37	137,08	124,01	107,39	110,58	100,00	ر قل مجموع الإيرادات %

المصدر: موقع وزارة المالية الجزائرية، [www.mf.gov.dz](http://www.mf.gov.dz)، وتقارير بنك الجزائر

الملحق رقم 11: إيرادات الجباية البترولية بالنسبة للإيرادات العامة



المصدر من إعداد الطالب بناء على بيانات الجدول رقم : 08.

الملحق 12 : دور الجباية البترولية في تمويل صندوق ضبط الإيرادات (2009-  
2017)

السنوات	إجمالي الجباية البترولية المحقق	إجمالي الجباية البترولية المدرج في ميزانية الدولة	فائض الجباية البترولية الموجه لصندوق ضبط الموارد
2000	1173.2	720.0	453.2
2001	964.5	840.6	123.9
2002	942.9	916.4	26.5
2003	1285	836.1	448.9
2004	1485.7	862.2	623.5
2005	2267.8	899.0	1368.8
2006	2714	916.0	1798
2007	2711.8	973.0	1738.8
2008	4003.6	1715.4	2288.2
2009	2327.7	1927.0	400.7
2010	2820.0	1501.7	1318.3
2011	3829.7	1529.4	2300.3
2012	4054.3	1519.0	2535.3
2013	3678.1	1615.9	2062.2
2014	3388.1	1577.7	1810.4
2015	2275.1	1722.9	552.2
2016	1781.1	1682.6	98.5

المصدر: فرينعي ربيحة و زميلها، أثر الجباية البترولية على توازن الميزانية العامة للدولة، دراسة قياسية لحالة الجزائر 1999-2016، العدد الاقتصادي 34 (1)، مجلة الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الجلفة، ص: 39

## قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع والمصادر

I - باللغة العربية :

أولاً: الكتب:

- 1- عبد الله الشيخ محمد الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، عمادة شؤون المكتبات، المملكة العربية السعودية، 1992 .
- 2- عبد الكريم بن الصادق، عبد الكريم صادق بركان و زميله، مبادئ الاقتصاد العام، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر ، 1973.
- 3- عطية عبد الو احد، الموازنة العامة للدولة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996
- 4- عدنان محسن ظاهر، " الموازنات العامة في الدول العربية" ، دراسة مقارنة لإعداد وإقرار و تنفيذ الموازنة في الدول العربية ، دون سنة النشر .
- 5- ماهر محمد عتلم، سامي السيد: اقتصاديات المالية العامة، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1998 .
- 6- سليمان اللوزي، د .فيصل مراد، أ .وائل العكشة، " إدارة الموازنات العامة بين النظرية والتطبيق" ، درا المسيرة للنشر والتوزيع .والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 1997 .
- 7- خبابة عبد اللطيف، " أساسيات في اقتصاد المالية العامة" ، مؤسسة شباب الجامعة، 2009 .
- 8- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، د. ماجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006 .
- 9- مهدي محفوظ، علم المالية العامة والتشريع المالي والضريبي، دون دار النشر، 2005

- 10- حقا المحمد، المبادئ الأساسية للرسوم على رقم الأعمال، دار الشهاب للطباعة والنشر، 1987 ..
- 11- أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2008 .
- 12- محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2005 .
- 13- خالد شحادة الخطيب، د احمد زهير شامية، اسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، 2007
- 14- زينب حسن عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، 14 1994 .
- 15- محمد أبو نصار، محفوظ المشاعلة، فراس الشهوان :الضرائب ومحاسبتها بين النظرية والتطبيق، ط 02 ، المكتبة الوطنية، الأردن، 2003 15 .
- 16- يونس أحمد البطريق:أصول المالية العامة، د ون دار نشر ، الإسكندرية، 2004
- 17- سوزي عدلى ناشد: الوجيز في المالية العامة، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2000 .
- 18- أحمد حمدي العناني: إقتصاديات المالية العامة و نظام السوق دار المعرفة اللبنانية ، بيروت 1992
- 19- عادل أحمد حشيش: أصول الفن المالي في الاقتصاد العام ، دار النهضة ، بيروت، لبنان ، 1995.
- 20- د غازي عناية : الضريبة و الزكاة دراسة مقارنة ، منشورات دار الكتب ، الجزائر ، 1991 .

- 21- حسين مصطفى حسين : ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثالثة ، بن  
عكنون، الجزائر، 1995 .
- 22- عبد المنعم فوزي: المالية العامة والسياسات المقارنة، دار النهضة العربية،  
بيروت لبنان، 1972 .
- 23- علياء حسين، محاضرة خصائص الصناعة النفطية يوم 2014/11/10 .
- 24- أحمد طرطار، صورية مساني، دور الجباية البترولية في تمويل برامج  
الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة ما بين 2010\_2014، أبحاث المؤتمر الدولي  
تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاسا على التشغيل والاستثمار والنمو  
الاقتصادي خلال الفترة 2001 -2014 .
- 25- جوهرة شرقي، بناء نموذج تنبؤي للجباية البترولية، رسالة ماجستير، كلية العلوم  
الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2003.
- 26- هندي كريم، الجباية البترولية و أهميتها في الإقتصاد الجزائري، في ضل شركة  
الأجنبية في قطاع المحروقات، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، سنة  
2009/2008

ثانيا: الرسائل والأطروحات:

- 1-رضا خالصي: تحليل ظاهرة الغش الجبائي، دراسة حالة الجزائر للفترة 1993-  
2002، أطروحة دكتوراه مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية . والتسيير،  
جامعة الجزائر، 2007 ، غير منشورة .
- 2- وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات  
البديلة لقطاع المحروقات -دراسة حالة الجزائر- مذكرة ماجستير في العلوم  
الاقتصادية، جامعة بسكرة سنة 2012/2013.



- 3- ادريس مفاتيح، دور الجباية البترولية في تحقيق التنمية المستدامة،(رسالة ماجستير) 2013.
- 4- أمينة مخلفي، مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)، محاضرات، الجزء الأول، جامعة قاصدي مرباح 2013/2014، ورقة .
- 5- أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات، مذكرة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح 63.ص، 2013/2014، ورقة
- 6- ذباح رميسة، عباسي براهيم، الجباية البترولية وتأثيرها على النمو الاقتصادي الجزائري، مذكرة ليسانس، جامعة قاصدي مرباح ورقة . 2013/2012 .
- 7- العيد حنان بو عقاد منيرة "الجباية البترولية " مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس ي العلوم الاقتصادية محاسبة جامعة الجزائر دفعة 2009 .
- 8- رويحة عباس، تمويل العجز في الميزانية العمومية في الجزائر، مذكرة ليسانس، جامعة قاصدي مرباح 2013/2012. ورقة .
- 9- الزناتي كريم ، آفاق إحلال الجباية العادية للجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس علوم تجارية تخصص محاسبة 2005/2004.
- 10- بن عوالي خالدية، استخدام العوائد النفطية، دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 2، الجزائر، 2016/2015 .
- 11- شتوان عفاف، الجباية البترولية و اثرها على ميزانية الدولة، دراسة تحليلية ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت، 2015/2014.

- 12- شباب سيهام، تأثير تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة للدولة دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر، الفترة (1980-2016)، أطروحة لنيل دكتوراه ، جامعة تلمسان، 2019/2018.
- 13- قنادرة جميلة، الجباية البترولية في الجزائر ، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011/ 2010 .
- 14- مختاري عبد الرحيم وزميله، أثر الجباية البترولية على توازن الميزانية العامة للدولة، دراسة قياسية لحالة الجزائر 2000-2017، مذكرة تخرج طور الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجلفة، 2019/2018.

### ثالثا:الدوريات و المجلات العلمية:

- 1-:قرينعي ربيحة و زميلها، أثر الجباية البترولية على توازن الميزانية العامة للدولة، دراسة قياسية لحالة الجزائر 1999-2016، العدد الاقتصادي 34 (1)، مجلة الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الجلفة.2017.
- 2-رحمان أمال، النفط والتنمية المستدامة، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع ديسمبر 2008 .
- 3-خلفي سمية و زميلتها، دور الجباية البترولية في تحقيق توازن الميزانية العامة في الجزائر للفترة 2009-2017، مقال علمي منشور، بمجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية. جامعة المسيلة، المجلد 12، العدد 02 (2019)، 2019/12/19.

- 4- قوي بوحنية، خميس محمد، ، قانون المحروقات في الجزائر وإشكالية الرهانات المتضاربة، - قراءة في تطور الأطر القانونية والمؤسسية لقطاع المحروقات في الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 09، جوان 2013.
- 5-ساجي فاطمة ، فعالية الجباية في تمويل الميزانية العامة للدولة، المعيار في الحقوق و العلوم الاقتصادية و السياسية، 2010.

رابعاً :المواد والجرائد الرسمية والتقارير :

- 1-التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2008 2 .
- 2-التقرير السنوي لبنك الجزائر 2010.
- 3-التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2015 6 .
- 4-التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2016.
- 5- الجريدة الرسمية للقوانين وأوامر "قانون 86 -14" يتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب، العدد 3.
- 6- قانون المحروقات رقم 05 - 07، المؤرخ في 28/04/2005، الجريدة الرسمية العدد 50 الصادرة في 2/07/19 .
- 7-الجريدة الرسمية للقوانين وأوامر "قانون 86 -14" يتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب، العدد - 1 القانون 02 .
- 05 المؤرخ في 91 ربيع الأول 1426 الموافق ل 28 أبريل 2005. الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية ، العدد 20 المتعلق بالمحروقات.
- 8-المادة: 34-35 من قانون المحروقات 11986 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بتحديد الأشكال القانونية لأنشطة التنقيب والاستكشاف والبحث ونقل المحروقات. الجريدة الرسمية ، العدد 14.

9- المادة 12- أمر رقم 06-10 المعدل والمتمم للقانون رقم 05-07 المتعلق  
بالمحروقات.

## II - المراجع باللغة الأجنبية

- 1- Christian Schoenauer : les fondamentaux de la fiscalité, techniques et applications édition ESKA ; 6eme édition ; paris ; France ; 2006.
- 2- MORSI ABD ELHAFID, FISCALITE PETROLIERE , MEMOIRE DE FIN D'TUDE (ECOLE SUPERIEURE DE COMMERCE) , PROMOTION 2006,
- 3- M.MANSOM , Algérie / 10 raisons qui plaident en faveur de la loi sur les hydrocarbures , 16 avril 2005
- 4- Guy Melard, Methodes de Prevision a court TERME , EDITION ELLIPSES, BRUXELLES , Belgique , 1990 .
- 5- Régis Bourbonnais Michel Terraza, Analyse des servies temporelles en économie ,1 ere édition Presse Universitaires de France, 1998.
- 6- Lubrano.M,Racine unitaire et cointegration, polycopie de cours d'économétrie, université d'Alx Marseille III , 1993
- 7- Phillips-Perron, testing For à Unit roots in time series Regerssion, vol.75, 1986, P: 102. 8. Bourdonnais .R.,Econométrie, ème édition.
- 8- indicateur de l'économie Algérienne 1980-2003, octobre2004

# فهرس العناوين

رقم الصفحة	الموضوع :
I	الشكر والتقدير
II	الإهداء
6 - 1	المقدمة
44 - 07	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للجباية البترولية والموازنة العامة
08	تمهيد:
09	المبحث الأول: ماهية الجباية البترولية وأهم مكوناتها
09	المطلب الأول: تعريف الجباية البترولية وأنواعها
12	المطلب الثاني: تركيبة وخصائص الجباية البترولية
13	المطلب الثالث: النشاطات الخاصة بالجباية البترولية
16	المبحث الثاني: الإطار القانوني للجباية البترولية في الجزائر
16	المطلب الأول: الجباية البترولية خلال الفترة 1962-1985
19	المطلب الثاني: قراءة في قوانين الجباية البترولية
23	المطلب الثالث: الجباية البترولية في قانون: رقم 05-07

27	المبحث الثالث: ماهية الموازنة العامة
27	المطلب الأول: تعريف وخصائص الموازنة العامة للدولة
33	المطلب الثاني: أهمية تصنيف الموازنات العامة للدولة
37	المطلب الثالث: المبادئ الأساسية للموازنة العامة ومراحل اعدادها
63-45	الفصل الثاني تأثير الجباية البترولية على الموازنة العامة في الجزائر
46	تمهيد :
47	المبحث الأول : دور الجباية البترولية في دعم الاقتصاد الوطني
47	المطلب الأول: أهمية الجباية البترولية في تمويل إيرادات الموازنة العامة
51	المطلب الثاني: علاقة الجباية البترولية ببعض المتغيرات الاقتصادية
57	المبحث الثاني : مساهمة الجباية البترولية في موازنة الدولة
57	المطلب الأول: الجباية البترولية وإيرادات الدولة
58	المطلب الثاني : مساهمة الجباية البترولية في تمويل عجز الموازنة.

61	المبحث الثالث: أدوات تسيير واستغلال إيرادات الجباية البترولية
61	المطلب الأول: علاقة إيرادات الجباية البترولية بنفقات التجهيز
62	المطلب الثاني: مساهمة الجباية البترولية في تمويل صندوق ضبط الإيرادات
64	خاتمة :
68	الملاحق :
82	قائمة المراجع :
90	فهرس العناوين: